مداخلات نواب فريق العدالة والتنمية

في الجلسات العمومية المخصصة للدراسة والتصويت

على مشروع قانون المالية رقم 22.12 - 2012م

السنة التشريعية الأولى: 2011-2012

مداخلات نواب فريق العدالة والتنمية في الجلسات العمومية المخصصة للدراسة والتصويت على مشروع قانون المالية رقم 22.12 - 2012م

السنة التشريعية الأولى: 2011-2012

مجلس النواب شارع محمد الخامس الرباط
هاتف: 79 95 67 0537 – فاكس: 92 97 67 0537
بريد إلكتروني: com.gmail@pjdgroupe2012 - الموقع:ma.pjd.www

محاور المداخلات

تقديم

I. الأخ عبد العزيز عماري، الشق السياسي؛

II. الأخ سعيد خيرون، الشق الإقتصادي والمالي؛

III. الأخت السعدية علمي بيناني، الميزانيات القطاعية التابعة للجنة الخارجية؛

IV. الأخ عزيز الكرماط، الميزانيات القطاعية التابعة للجنة الداخلية؛

V. الأخ محمد خيري، الميزانيات القطاعية التابعة للجنة العدل؛

VI. الأخ عبد اللطيف بروحو، الميزانيات القطاعية التابعة للجنة المالية؛

VII. الأخ مصطفى ابراهيمي، الميزانيات القطاعية التابعة للجنة القطاعات الاجتماعية؛

VIII. الأخت سعاد الشيخي، الميزانيات القطاعية التابعة للجنة القطاعات الإنتاجية؛

IX. الأخ عمر فاسي فهري، الميزانيات القطاعية التابعة للجنة البنيات الأساسية؛

X. الأخ عبد الصمد حيكر، الميزانيات القطاعية التابعة للجنة التعليم؛

XI. الفهرس .

تقديم

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

يهدف هذا الكتيب للتوثيق لمبادرات ومقترحات فريق العدالة والتنمية إبان مناقشته لمشروع قانون المالية لسنة 2012، حيث تميزت هذه المناقشة بقوة الأداء ودقة المعطيات عقب تنظيمه للقاء دراسي داخلي وآخر بمعية فرق الأغلبية وبحضور العديد من السادة الوزراء.

وفي هذا السياق لا بد من التذكير بان هذا المشروع الأول في حياة الحكومة التي يقودها حزب العدالة والتنمية جاء محاطا بمجموعة من الإكراهات والتحديات حيث تخيم على المغرب كغيره من دول الجوار أزمة اقتصادية عالمية خانقة، ناهيك عن تحقيق نسب نمو ضعيفة ونسب عجز مرتفعة خلال السنوات السابقة إضافة إلى تراكم العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.

ورغم أن مناقشة هذا المشروع جاءت متأخرة بسبب الانتخابات السابقة لأوانها وما تلاها من استكمال هياكل مجلس النواب وتنصيب الحكومة، فإنه يعتبر أول لبنة لتنزيل البرنامج الحكومي الممتد لخمس سنوات.وسيجد القارئ أن البصمة الاجتماعية في مختلف التعديلات والاقتراحات التي تقدم بها الفريق بمعية فرق الأغلبية في مختلف التدابير الجبائية والمالية لهذا المشروع.

ومن جهة أخرى جاءت هذه المناقشة لتعكس رغبة الفريق في الوفاء بدعوته في الولايات التشريعية السابقة بتخليق الحياة العامة، وانتهاج حكامة مالية شفافة في أفق إصلاح القانون التنظيمي للمالية.

وبذلك لن تشكل محطة مناقشة مشروع القانون المالي إلا انطلاقة لمباشرة التغيير الذي ينشده جميع المغاربة صغارا وكبارا نساء ورجالا، في أفق التنزيل السليم لمقتضيات دستور 2011، والوفاء بما جاء في البرنامج الانتخابي للحزب، فريقنا دائما عند الموعد كما عهدناه بحضور نوابه ومواظبتهم خلال اجتماعات اللجان البرلمانية الدائمة وخلال الجلسات العامة المخصصة للمناقشة والتصويت على هذا المشروع.

ويلخص هذا الكتيب رؤية الفريق عبر مداخلاته خلال مناقشة الجزء الأول و الثاني من المشروع المذكور حيث تدخل باسم الفريق الأخ عبد العزيز

عماري في الشق السياسي وسعيد خيرون في الشق المالي، في حين انتدبت كل شعبة برسم مناقشة الجزء الثاني من مشروع قانون المالية لسنة 2012 ممثلا عنها لتقديم مداخلاتها حيث تدخل الأخوات والإخوة الآتية أسماؤهم لمناقشة الميزانيات القطاعية الموزعة حسب اللجان الدائمة الثمانية؛ حيث تدخل (ت):

- الأخت السعدية علمي بيناني لمناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة الخارجية؛
- الأخ عزيز الكرماط لمناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة الداخلية؛
- الأخ محمد خيري لمناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة العدل؛
- الأخ عبد اللطيف بروحو لمناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة المالية؛
- الأخ مصطفى ابراهيمي لمناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة القطاعات الاجتماعية؛
- الأخت سعاد الشيخي لمناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة القطاعات الإنتاجية؛
- الأخ عمر فاسي فهري لمناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة البنيات الأساسية؛
- الأخ عبد الصمد حيكر لمناقشة الميزانيات القطاعية التابعة للجنة التعليم؛

والله ولي التوفيق

مداخلة
النائب عبدالعزيز عماري
رئيس فريق العدالة والتنمية
-الشق السياسي-

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،
السيدة والسادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق العدالة والتنمية لتناول الكلمة في إطار المناقشة العامة لمشروع قانون المالية لسنة 2012 باعتباره التعبير المالي لمجمل السياسات العمومية واللبنة الأولى في تنزيل البرنامج الحكومي.

ها نحن اليوم من جديد أمام لحظة تاريخية مؤسسة تتمثل في المناقشة والمصادقة على أول قانون مالية في هذه الولاية التشريعية، وفي هذا المجلس المنبثق عن أول انتخابات تشريعية في ظل الدستور الجديد.

ونعتبر في فريق العدالة والتنمية أنه قبل الوقوف عند المقتضيات والإجراءات والتدابير المالية والجبائية التي جاء بها هذا المشروع، ينبغي أن نقف عند ما هو أهم من ذلك أي أن نستحضر الدلالات والرسائل السياسية المكثفة التي يحملها في طياته هذا المشروع والتي يمكن أن نختزلها في عنوان واحد: انه «**مشروع عودة الأمل واستعادة الثقة**.»

نقول ذلك لأنه في عالم يتغير ويتحول باستمرار، وفي سياق إقليمي سمته الغالبة هي الاضطراب وعدم الاستقرار، فإن الثقة المتولدة من الشعور بالاستقرار في حالتنا المغربية تولد الأمل، وتحفز على الإبداع و الإنتاج والمبادرة.

يمكننا أن نقول اليوم باطمئنان أن بلادنا قد ربحت رهانا كبيرا على هذا المستوى، رهانا ينبغي الاستثمار فيه بقوة من أجل تعزيز النمو الاقتصادي

والاجتماعي، وتعزيز مكانة بلادنا في محيطها الإقليمي والدولي كنموذج متفرد في التحول الديمقراطي، وفي ربح مختلف الرهانات الدبلوماسية لفائدة قضايانا الوطنية و قضايا أمتنا و قضايا العدل و السلم في العالم.

السيد الرئيس

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون

لقد تمكنت بلادنا بحمد الله وتوفيقه، ثم بفضل الحكمة الملكية ونضج مكونات المجتمع المغربي أن تؤكد على تميزها وأن تثبت من جديد فكرة الاستثناء المغربي.

لقد استطاعت بلادنا أن تشق بثقة وبخطى ثابتة متدرجة طريقا ثالثا تفرد به النموذج المغربي الذي جمع في نفس الوقت بين متطلبات الإصلاح ومتطلبات الاستقرار، بأقل كلفة ممكنة وفي أسرع وقت ممكن، في الوقت الذي اختارت فيها تجارب أخرى سبلا أخرى مكلفة من حيث عدد الأرواح و سيل الدماء وحجم الدمار الذي مس بنياتها ومجتمعاتها، وفي الوقت الذي لا تزال فيه تجارب أخرى تراوح مكانها في العض بالنواجذ على أنظمة سياسية مستبدة وأوضاع اجتماعية منغلقة.

وهكذا فبقدر الجرأة والدينامية التي خلقها الحراك الشبابي والاجتماعي الذي عرفه المغرب في السنة الماضية، والذي لم يكن منقطعا عن التراكمات النضالية للمنظمات الحزبية والنقابية والمدنية طيلة العقود السابقة بل كان استمرارا وتكميلا لها، وباعثا لدينامية جديدة فيها، كانت هناك جرأة مقابلة و قدرة استباقية خلاقة، انطلقت بالخطاب الملكي ليوم 9 مارس 2011، الذي أطلق دينامية إصلاحية جديدة وأعلن عن خريطة طريق إصلاحية شاملة ابتدأت بالمراجعة الدستورية والتصويت على دستور متقدم، تلتها انتخابات حرة ونزيهة كانت مناسبة لبداية جدية لاستعادة المصالحة بين المواطن والسياسة، بين المواطن والمؤسسات المنتخبة، بين المواطن و قيادته السياسية.

كما تخللتها إشارات إيجابية في اتجاه تحقيق مزيد من الانفراج السياسي الذي تمثل في إطلاق سراح عدد من الرموز السياسية والفعاليات الدعوية، و فتحت الطريق لعملية إنصاف ومصالحة متجددة.

إننا إذ نقدر أن الاستثمار في الثقة على المستوى الداخلي لا يقدر بثمن ويوفر الشروط لبعث دينامية وطنية جديدة وتعبئة متكاملة من أجل مواصلة أوراش الإصلاح الكبرى في المغرب، نقدر كذلك أنه رأسمال كبير لا يقدر بثمن وجب الاستثمار فيه على المستوى الإقليمي والدولي. فهو يضع المغرب في صدارة اهتمام أشقائنا العرب والمسلمين، ويجعل أعينهم تتطلع لهذا النموذج كي تنسج على منواله.

فهو يقدم نموذجا للتحول الهادئ والواثق الذي يضع أسسا قوية للاستقرار مما يجعل المغرب مؤهلا ليكون قبلة للرساميل و ملاذا آمنا للاستثمار.

و هو يعزز موقفنا التفاوضي فيما يتعلق بقضية تثبيت سيادتنا على صحرائنا إذ يؤكد مصداقية طرحنا لمشروع الحكم الذاتي في مواجهة الأطروحات الانفصالية، حيث إن نجاح تحولنا الديمقراطي والذي من مقوماته تعزيز مسار الجهوية الموسعة، يشكل الدليل الملموس على صدق ما نطرحه من إفساح المجال للسكان في تدبير شؤونهم الجهوية والمحلية.

لقد كسبت بلادنا عدة نقاط في تدبير استحقاقات الانتقال الديمقراطي، وقد تمثل ذلك بالدرجة الأولى في إقرار دستور جديد، دستور حمل مقتضيات متقدمة في اتجاه تعزيز الطابع الديمقراطي والبرلماني والاجتماعي لنظامنا السياسي، وبالدرجة الثانية في انتخابات على درجة كبيرة من المصداقية، وما ترتب عنها من احترام للمنهجية الديمقراطية بتكليف الحزب الأول في الانتخابات بتشكيل الحكومة، وفي الدرجة الثالثة بالتنصيب البرلماني للحكومة بناء على برنامج تقدمت به أمام مؤسسة البرلمان لأول مرة في تاريخ المغرب.

إن المكاسب الديمقراطية التي راكمتها بلادنا تجعله يعزز موقعه المبادر في معركته من أجل استكمال وحدته الترابية وتعزيز سيادته الوطنية على كافة أراضيه وهي فرصة كي ندعو إلى تعزيز المقاربة الهجومية في مجال الدبلوماسية المغربية مدعومة من كل هذا الرصيد السياسي الإيجابي الذي تحقق بالمغرب وهو ما بدأنا نسجل بوادره في الآونة الأخيرة.

وبهذه المناسبة نوجه تحية إكبار واعتزاز بالدور الذي تضطلع به القوات المسلحة الملكية والقوات المساعدة وكل المرابطين على الثغور.

كما نحيي الجهود التي تقوم بها مختلف الأجهزة الأمنية ورجال الوقاية المدنية الساهرة على أمن وراحة المواطنين، ونؤكد دعمنا لكل المبادرات المعنوية والمادية الهادفة إلى الرقي بأوضاع مختلف هذه الفئات تحت العناية الملكية السامية.

السيد الرئيس

السادة الوزراء

السيدات النائبات، السادة النواب المحترمون

إننا حين وصفنا قانون المالية هذا بقانون «تجديد الثقة و استعادة الأمل» لم نفعل ذلك فقط لأنه اقترن بتلك الحمولات السياسية التي أشرنا إليها وللحظة التاريخية التي نجتازها والخطوات الجبارة التي خطاها المغرب على درب التطور الديمقراطي.

وإنما كذلك لأنه من إنتاج حكومة انعقدت عليها آمال فئات عريضة من مكونات مجتمعنا وشعبنا من مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية ومن مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين سواء داخل المغرب أو خارجه.

إن في الإشارات التي ظهرت من أداء حكومتكم بمختلف مكوناتها وفي الإجراءات التي حملها مشروع قانون المالية ما يشير إلى أن الحكومة ماضية في تخليق الحياة العامة بما يتطلبه ذلك من مواجهة مختلف ظواهر الفساد ونهج سياسة صارمة وفعالة لمحاربة الرشوة واقتصاد الريع وتفعيل آليات الشفافية والمحاسبة.

إننا نحيي بالمناسبة كل المبادرات الحكومية التي أكدت أن الحكومة سائرة في الاتجاه الصحيح ومنها مثلا الشروع في أجرأة ميثاق الممارسة الجيدة لحكامة المنشآت والمؤسسات العامة التي وجه بشأنها السيد رئيس الحكومة رسالة مهام إلى كافة المنشآت والمؤسسات العمومية المعنية لتفعيل المقتضيات ذات الصلة بتحديد دور الدولة وأدوار مؤسسات الحكامة وحقوق المساهمين ونشر المعلومات وترسيخ قيم ومبادئ الشفافية والتواصل والمساءلة وتقديم الحساب والاحترام الصارم لمبادئ إبرام الصفقات إلى غير ذلك من المقتضيات.

وننوه بالخصوص بالعديد من المبادرات القطاعية التي ندعو أن تتحول إلى

خيط ناظم يشمل جميع القطاعات والمؤسسات العمومية ومنها مبادرة نشر لائحة المستفيدين من مأذونيات النقل ولائحة الجمعيات التي تستفيد من الدعم العمومي، ولائحة الدعم العمومي للصحف وفسخ عقود صوديا وصوجيطا التي لم يحترم من فوتت لهم أراضيها دفاتر التحملات.

كما ننوه بمكانة الإجراءات المتخذة في مجال تدبير الدعم السينمائي وإخراج دفاتر التحملات الخاصة بالشركات الوطنية في مجال الإعلام السمعي البصري، ونعلن مساندتنا للخطوات التي قامت بها بعض الوزارات في إحالة الملفات التي تشتم فيها رائحة الفساد على المفتشيات العامة وعلى المحاكم المختصة.

كما نسجل بإيجابية عزم وزارة العدل على إحالة جميع الملفات التي فيها شبهة تبديد المال العام بناء على التقرير الأخير أو غيره من التقارير الصادرة عن المجلس الأعلى للحسابات على القضاء ليبث فيها.

كما نشد على يد المبادرة الحكومية، ذات الصلة بترشيد الإنفاق العمومي ومبادرة وزرائها للتصريح بممتلكاتهم وأجورهم في خطوة جريئة لتعزيز الشفافية والتعفف عن المال العام.

وإننا لنأمل أن تواصل الحكومة استثمارها في رصيدها من الثقة بالمضي على هذا النهج، نهج الشفافية والحكامة الجيدة، ومواجهة كل أشكال الريع الاقتصادي والثقافي والإعلامي والمدني واتخاذ الإجراءات العملية والقانونية من أجل القضاء على اقتصاد الريع في مجال مقالع الرمال والصيد في أعالي البحار، وفي استغلال أراضي الدولة وتفويت الصفقات العمومية ومحاربة مختلف أشكال الفساد الذي تخسر بسببه بلادنا الشيء الكثير في مجال التنمية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات، السادة النواب المحترمون،

إننا بقدر ثقتنا في الإرادة السياسية للحكومة الجازمة في تنزيل البرنامج الحكومي على أرض الواقع، وبقدر وصفنا لهذا المشروع قانون المالية لسنة 2012 بأنه قانون «تجديد الثقة و استعادة الأمل» لا نسعى إلى الاستخفاف بالصعوبات والتحديات والإكراهات الداخلية والخارجية، لكن في المقابل نعتبر أن الحكومة الناجحة هي الحكومة التي تقبل التحدي، ويكون بمقدورها أن تنجح في تدبير الفترات الصعبة والتعاطي مع الإكراهات والتحديات.

ومن تلك الإكراهات حجم الخصاص والانتظارات بالإضافة لمختلف مظاهر الإقصاء الاجتماعي والتفاوت بين الفئات والجهات.

ونحن في العدالة والتنمية نعتبر أن ظاهرة الاحتجاج السلمي ظاهرة صحية تعبر عن تطور متزايد في الوعي بالحقوق والوعي بأهمية التنظيم، وبأهمية التعبير السلمي الحضاري عن المطالب.

ولئن كانت هذه هي السمة الغالبة في الاحتجاجات التي تزايدت كما وكيفا مركزيا ومحليا، فإن خروج بعض التظاهرات عن نطاقها السلمي المتحضر وحصول تجاوزات وصلت أحيانا إلى الإساءة إلى الممتلكات والمنشآت العمومية واحتلالها وتعطيل السير العادي للحياة العامة يقتضي منا وقفات تأمل وتحليل واتخاذ الموقف المتوازن.

فبقدر ما ينبغي التأكيد على أهمية تثبيت سلطة القانون وتعزيز هيبة الدولة، فإننا في العدالة والتنمية لا يمكن إلا أن نشجب أي تجاوزات قد تقع فيها بعض عناصر القوات العمومية أو أي إفراط في استخدام القوة أو مس بالحقوق والحريات التي كفلها الدستور.

وفي هذا الصدد واستمرارا في القيام بدورنا كنواب للأمة وفي إطار صلاحياتنا الدستورية سنواصل الاضطلاع بدورنا في مراقبة أداء السلطات العمومية، وفي الحرص على توفر شروط الحكامة الأمنية اللائقة بتطورنا الدستوري والديمقراطي، وهو ما تعكسه مبادرتنا كفرق للأغلبية بطلب تشكيل لجنة للقيام بمهمة استطلاعية للوقوف على الأحداث التي عرفتها منطقة بني بوعياش بإقليم الحسيمة، كما سبق أن كان أعضاء بفريقنا النيابي مبادرين لمتابعة تطورات الأحداث التي عرفتها مدينة تازة.

وهي مناسبة كي نؤكد أن المقاربة الأمنية الأحادية لا يمكن إلا أن تكون مقاربة قاصرة مما يقتضي تعزيز التواصل بين السلطة والمواطنين، والاستماع المتبادل، وتعزيز دور الوسائط بين الدولة والمجتمع ودمقرطة تسيير الشأن المحلي مما يمكن أن يسهم في تقديم الأجوبة المناسبة على المطالب اليومية للمواطنين ويحفظ هيبة الدولة ومؤسساتها.

ولا تفوتنا المناسبة كي نؤكد أيضا على أهمية تعزيز دور المركزيات النقابية ومأسسة الحوار الاجتماعي و جعله حوارا منتجا.

إنه قد آن الأوان لمراجعة بعض السياسات التي استهدفت اضعاف المركزيات النقابية وتعزيز التنظيمات الفئوية مما أدى إلى تشعيب المطالب وتعقيدها، وأنتج في بعض الحالات استعمالا سيئا للحق الدستوري في الإضراب بالشكل الذي أصبح يهدد السير العادي لعدد من المرافق العامة.

كما أنه وجب الحذر من اللجوء الآلي إلى الاقتطاع قبل معالجة الأسباب العميقة وراء الانزلاقات التي شهدها الحقل الاجتماعي من خلال اللجوء إلى استعمال متعسف للحق في الإضراب مع ما أدى إليه من إضرار بالسير العادي لعدد من المرافق الحيوية في البلاد وأثر على مصالح فئات عريضة من المرتفقين. كما نرى أن المدخل الأسلم إلى معالجة الاستعمال السيء للحق في الإضراب هو الحوار مع

المركزيات النقابية الجادة.

إننا نؤكد أنه آن الأوان لتنظيم الحقل النقابي بالتعجيل بإخراج قانون النقابات الذي نعتقد أن له الأولوية مثله في ذلك مثل القانون التنظيمي للإضراب.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات المحترمات، السادة النواب المحترمون،

انطلاقا من «ميثاق الأغلبية» ومبدأ التشاركية فقد تعاملنا بطريقة إيجابية، وبروح اقتراحية خلاقة مع مشروع قانون المالية مستحضرين في نفس الوقت كل المعطيات الظرفية و إكراهاتها ومقدرين في المشروع المعروض أمامنا الروح الإصلاحية الإرادية واللمسة الاجتماعية الواضحة.

وفي هذا الصدد ومن أجل تقييم المشروع، نَظَّمْنَا في فرق الأغلبية يوما دراسيا مشتركا كان مناسبة لتقييم موضوعي للمشروع، وبلورة عدد من التوجهات والتعديلات المشتركة التي قدمناها كفرق ومجموعات للأغلبية.

ونود بالمناسبة أن ننوه بالتعامل الإيجابي للحكومة مع عدد من التعديلات التي تم تقديمها من قبل الأغلبية والمعارضة على السواء، كما نثمن الروح الإيجابية التي ميزت تعامل هذه الفرق حيث تم التوافق على صيغ مشتركة داخل لجنة المالية حظيت أيضا بموافقة الحكومة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات المحترمات، السادة النواب المحترمون،

لا يمكن لأي مراقب موضوعي إلا أن يقر بأن مشروع قانون المالية لسنة 2012 قد سعى إلى رفع التحدي رغم كل الإكراهات المحيطة، ومنها الإكراهات الزمنية المرتبطة بالظرفية السياسية الاستثنائية المرتبطة بانتخابات سابقة لأوانها،

وما ترتب عنها من إكراهات زمنية موضوعية من أجل تشكيل الحكومة، وإعداد برنامجها الحكومي وتنصيبها الذي لم يتم إلا في آخر شهر يناير 2012، الأمر الذي يضفي على هذا المشروع طابعه الانتقالي وجعلنا نناقشه اليوم في شهر أبريل 2012، وهو ما فرض إعادة تحيين ومراجعة مختلف الفرضيات المالية والاقتصادية بالنظر للمتغيرات الاقتصادية والمالية العالمية وللظروف المناخية لبلدنا.

فقد كان من اللازم أيضا مراجعة توقعات النمو العالمي برسم سنة 2012 من 4% إلى 3.3% كما كان من اللازم مراجعة مختلف الفرضيات بناء على تراجع نمو منطقة اليورو كأهم شريك اقتصادي لبلدنا في ضوء مخاطر التضخم المرتبطة بارتفاع أسعار المواد الطاقية والأولية وتزايد تقلبات أسعار الفائدة، وفي ضوء تأثير تقلبات الظرفية الدولية المذكورة على التوازنات الخارجية وتفاقم العجز التجاري، وفي ضوء انخفاض نمو تحويلات مغاربة العالم و تأثير ذلك كله على الحساب التجاري لا يمكن لأي مراقب موضوعي إلا أن يقر بتأثير تلك المتغيرات كلها في تراجع احتياطات الصرف إلى 167 مليار درهم مقابل 188 مليار درهم سنة 2010، وعلى تغطية الواردات من السلع والخدمات التي تدنت إلى 5.2 أشهر مما قلص الهوامش المتاحة لتدخل الدولة حتى بلغ عجز الميزانية 6.1% من الناتج الداخلي الخام عند نهاية سنة 2011 و ارتفاع معدل المديونية ليبلغ 52.9% مقابل 50.3% سنة 2010.

وبالإضافة للانكماش الاقتصادي الناتج عن الأزمة الاقتصادية الدولية واجهت الحكومة معطيات الموسم الفلاحي الصعب وآثار الجفاف على مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام ونسبة النمو المتوقعة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات و السادة النواب المحترمون،

إنه بالرغم من كل تلك الإكراهات المشار إليها وجب أن ننوه ونقدر المقاربة الإرادية الكامنة وراء التدابير التي جاء بها مشروع قانون المالية، وخصوصا عندما اقترحتم الرفع من الاستثمار العمومي بمبلغ 21 مليار درهم ليصل الى 188 مليار درهم. إننا ونحن نثمن هذا التوجه لندعو الحكومة إلى الرفع من فعالية الانجاز والتنفيذ لتجاوز النسب المحدودة التي نسجلها كل سنة، كما ندعوكم للمساهمة في إيجاد حلول للأموال النائمة بالجماعات المحلية والمرصدة للاستثمار الذي لا ينجز منه إلا اللمم.

كما نحث الحكومة - كما دأبنا على ذلك – على التسريع بإعداد الاطار القانوني والتنظيمي للأبناك الإسلامية والتي من شأنها أن تستجيب لانتظارات العديد من المستثمرين بالداخل والخارج وتعطي دينامية جديدة لاقتصادنا الوطني.

ان المقاربة الإرادية للمشروع نجدها جلية في اللمسة الاجتماعية الواضحة في المشروع المعروض و نهجه لسياسة تضامنية من خلال عدة إجراءات منها:

الزيادة في قيمة منحة الطالب التي لم تتغير منذ أكثر من 30 سنة.

إحداث صندوق لدعم التماسك الاجتماعي و الذي يهدف إلى تمويل العمليات المتعلقة بنظام المساعدة الطبية و تعميمها لتشمل 8.5 مليون مواطن و مواطنة من الشرائح المعوزة، و تقديم مساعدات نقدية مباشرة لفائدة عدد من أبناء الأسر الفقيرة و محاربة الهدر المدرسي، و ليشمل هذا الدعم لأول مرة ذوي الاحتياجات الخاصة.

خلق 26.204 منصب مالي ستساهم في إدماج حاملي الشهادات، سيخصص 45% منها لقطاعات التعليم و الصحة و العدل ورصد مبلغ مليون درهم لفائدة صندوق دعم تشغيل الشباب و تفعيل الآليات الجديدة الهادفة إلى إدماجهم في سوق الشغل.

توسيع مجال تدخل صندوق التنمية القروية ليشمل العمليات الخاصة بتنمية المناطق الجبلية مع تعزيز إمكانياته المالية لتبلغ مليار درهم.

إنجاز المرحلة الثانية للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية (2011-2015) بتخصيص مبلغ مالي من قبل الحكومة للمساهمة في دعم هذه المبادرة قدره 2.3 مليار درهم.

إعداد برنامج حكومي استعجالي مواجهة آثار الجفاف ودعم الفلاح المغربي وحماية الماشية بالمناطق المتضررة و الحفاظ عليها من خلال رصد اعتمادات تقدر بـ 1.53 مليار درهم

إخراج صندوق التكافل العائلي باعتمادات مالية بلغت 160 مليون درهم.

الالتزام بتنفيذ اتفاق 26 أبريل 2011 في إطار الحوار الاجتماعي و رصد غلاف مالي فاق 13.2 مليار درهم.

مواصلة دعم أسعار المواد الأساسية عبر تخصيص 32 مليار درهم دعما للقدرة الشرائية للمواطنين.

إسقاط الرسم المخصص لدعم المجال السمعي البصري على شريحة واسعة من المواطنين محدودي الدخل .

السيد الرئيس

السادة الوزراء،

السيدات النائبات المحترمات، السادة النواب المحترمون

إننا في فريق العدالة والتنمية انطلاقا من المنهجية التي أكدنا عليها خلال مناقشتنا للتصريح الحكومي حيث أكدنا أن مساندتنا ستكون راشدة ناصحة و اقتراحية .

إن هذه الحكومة السياسية بما لها من رصيد شعبي مدعوة قبل أي وقت مضى للقيام بعدة إصلاحات وأوراش طال انتظارها بنفس الالتزام والجرأة والحماس وبروح الفريق في إطار الالتزامات التي أكد عليها البرنامج الحكومي. ومن ذلك نؤكد على المحاور العشر التالية:

ورش التنزيل الديمقراطي للدستور وما يرتبط به من مواصلة ترسيخ البناء الديمقراطي وتفعيل الإصلاحات المؤسساتية العميقة التي جاء بها الدستور الجديد، ويأتي على رأس هذه الإصلاحات التسريع بالمخطط التشريعي الذي أعلنتم عنه في البرنامج الحكومي بحسب الأولويات ذات الأسبقية التي من بينها وضع الإطار القانوني للجهة كمنطلق للإصلاح و تجديد هياكل الدولة.

ورش الانتخابات الجماعية كرهان سياسي جديد وامتحان حقيقي لمسلسل الانتقال الديمقراطي مما يتطلب ترجمة الإرادة السياسية التي عبرتم عنها في البرنامج الحكومي في نصوص قانونية وتدابير تنظيمية تجعل من الاستحقاقات الجماعية نقلة نوعية في مسار تعزيز البناء الديمقراطي.

فتعزيز مسار الدمقرطة وجب أن يتواصل ويتعزز من خلال توفير كافة الشروط لإنجاح الاستحقاقات الجماعية القادمة.

إن مسلسل الانتقال الديمقراطي لن يكون مكتملا إلا إذا كرست الانتخابات الجماعية ما عرفته تجربة الانتخابات التشريعية الأخيرة من تقدم ،مما يقتضي

التصدي بحزم إلى كل الظواهر التي من شأنها أن تؤدي إلى عودة مختلف مظاهر الفساد الانتخابي أو إلى بلقنة الحياة الجماعية وإضعاف مردوديتها والتقليل من قدرتها على أن تكون فاعلا حقيقيا في مجال التنمية المحلية ،فاعلا يكون داعما لمخططات التنمية الوطنية.

ورش النهوض بالحكامة في الشأن العام وما يرتبط به من تعزيز الشفافية ونشر المعلومات والمساءلة وتقديم الحساب والاحترام الصارم لمبادئ إبرام الصفقات، ونؤكد مرة أخرى على ضرورة تحريك المتابعة في الجرائم المالية التي كشفت عنها تقارير المجلس الأعلى للحسابات أو تقارير المفتشية العامة للمالية قديمها وحديثها مع تفعيل أحكام الدستور وقواعده الرامية لربط المسؤولية بالمحاسبة.

الإرادة السياسية للحكومة تجعلنا نحثها على المضي قدما في إصلاح القضاء، القضاء الذي له دور محوري في تفعيل وتعزيز السياسات والخطوات المعلنة في البرنامج الحكومي.

و نؤكد لكم أننا سندعم كل برامج الحكومة التي تعمل على تنزيل ورش إصلاح القضاء وسنتعاون من أجل التسريع بإخراج كل التشريعات اللازمة لذلك ،من أجل ربح رهان استقلالية القضاء وضمان فعاليته ونزاهته على درب الإصلاح العميق للعدالة ببلدنا.

ورش إصلاح المالية العمومية وتدبير تحديثها بإصلاح القانون التنظيمي للمالية مما يؤدي إلى تحسين أداء التدبير العمومي وفق تدبير شمولي للاعتمادات وللبرامج المتعددة السنوات ،مع تعميق شفافية المالية العمومية وتعزيز دور البرلمان في مراقبتها .كما أن مشروع الجهوية المتقدمة يفرض ملائمة بنية الميزانية مع البعد الجهوي والبرنامجي عوض التقسيم القطاعي الحالي ،و نؤكد في هذا الصدد على المسارعة بتفعيل ما جاء في تقديمكم لمشروع قانون المالية من وعد بمراجعة مدونة الصفقات العمومية الخاصة بالإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية وكذلك توطيد دور المفتشية العامة للمالية وتحديث المنظومة المؤطرة لتدخلاتها وإصلاح القانون المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة.

كما ندعو الحكومة لإعادة تقييم سياستها في مجال النفقات الجبائية وكذلك النفقات العقارية التي التزمتم بتقديم تقرير خاص بها مستقبلا .هذا التقييم من شأنه أن يوضح مدى تحقيق هذه الإعفاءات والتخفيضات والتفويتات للأهداف الاجتماعية أو الاستثمارية التي وضعت من أجلها .كما سيمكن من تصحيح الاختلالات التي قد تكون رافقتها أو جعلت بعضها يصب في مصلحة فئات محدودة ولوبيات محتكرة.

على الحكومة بما لها من شجاعة سياسية أن تبادر لإصلاح صندوق المقاصة من أجل تحقيق استهداف أمثل للفئات المعوزة و الأكثر حاجة للدعم دون الإضرار بالقدرة الشرائية لهذه الفئات والفئات المتوسطة.

على الحكومة بما لها من شجاعة سياسية كافية و رؤية اجتماعية أن تعمل على إقرار سياسة جبائية فعالة و عادلة من خلال إنجاز إصلاح الضريبة على الدخل و ذلك بهدف تخفيف العبء الجبائي على الفئات الدنيا والمتوسطة ، مع

إرساء منظومة جديدة على القيمة المضافة في أفق إعفاء المواد الغذائية و الطبية الأساسية و الرفع من نسبها على المواد الكمالية وتثبيت و توحيد السعر العادي على عموم المواد.

على الحكومة السياسية بما لها من رؤية واضحة أن تعمل من أجل إصلاح وتحديث الإدارة و الارتقاء بالأداء و الخدمات المقدمة للمواطنين ،و العمل على مواصلة تبسيط المساطر و تسيير الولوج إلى الخدمات العمومية.

الحكومة لها الإرادة السياسية لإصلاح أنظمة التقاعد من خلال مقاربة تشاركية يتحمل فيها قرار التوجهات العامة للإصلاح كل الشركاء الاقتصاديون و الاجتماعيون بالشكل الذي يؤدي إلى المحافظة على ديمومة النظام و عافيته و بما يؤدي إلى توفير تقاعد كريم للأجيال لتي قدمت خدماتها للوطن و تؤمن لها شروط العيش الكريم في خريف عمرها.

تأكيدنا على أن الحكومة وجب أن تربح رهان إصلاح نظام التربية والتكوين الذي على الرغم من كل المجهودات المالية التي خصصت لورش إصلاحه و رغم كل المخططات المتلاحقة فإنه لا يزال دون المستوى المأمول ،ولا يزال يعاني من معضلات كمية و كيفية و يطرح أسئلة تلاؤمه مع سوق الشغل و مع التطورات وتحديات الحياة المعاصرة.

تأكيدنا على أن الحكومة وجب أن تربح رهان خلق الشروط الدائمة لتشغيل منتج و كريم ،بتدخلات إرادية تقوم على الملاءمة بين سوق الشغل من جهة و بين مخرجات نظام التربية و التكوين ،وتقوم قبل كل شيء على خلق نسب عالية من النمو تكون كفيلة بامتصاص الأفواج الكبيرة من الشباب حاملي الشهادات الواردة كل سنة على سوق الشغل.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات، السادة النواب المحترمون،

أملنا أن تواصل الحكومة أوراش الإصلاح العميق بما يحقق آمال المواطنين وتطلعاتهم، وإننا لمتأكدون أن القادم بحول الله سيكون أفضل وكما يقال الخير أمام، كما نتمنى أن تتوسع اللمسة الاجتماعية التي رصدناها في مشروع قانون المالية كما و كيفا في المستقبل بحول الله من أجل تجديد الثقة و استعادة الأمل.

مداخلة
النائب سعيد خيرون
ـ الشق الاقتصادي ـ

السيد الرئيس،
السادة الوزراء المحترمون،
السيدات والسادة النواب المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية للمساهمة في المناقشة المتعلقة بمشروع قانون المالية لسنة 2012 متناولا من خلالها شقه الاقتصادي والمالي، محاولا إبراز أبعاده الاجتماعية من خلال الإجراءات والتدابير التي جاء بها.

ولا تفوتني المناسبة بأن أنوه بجو النقاش والحوار الذي طبع أشغال لجنة المالية والتنمية الاقتصادية، حيث ساد منطق الدعم والإغناء للمشروع من جهة مصحوبا بمنطق الانتقاد والاقتراحات من جهة أخرى، كما ننوه بالسادة الوزراء لصراحتهم وتجاوبهم وتفاعلهم مع مقترحات السيدات و السادة النواب.

كما أغتنم هذه الفرصة للتنويه بالانسجام الذي طبع سير عمل الأغلبية أثناء تعاملها مع هذا المشروع عبر تنظيم يوم دراسي حول الموضوع، ثم تقديم تعديلات مشتركة بين فرق الأغلبية والمجموعتين النيابيتين الداعمتين، في إطار من الاحترام لاختيارات مكونات الأغلبية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إننا نعتبر في فريق العدالة والتنمية أن مشروع القانون المالي الحالي هو مشروع انتقالي، بين مرحلتين أساسيتين يجسد الدستور الجديد حلقة الوصل بينهما، فمن جهة أسس هذا المشروع على الصيغة المقدمة من طرف الحكومة السابقة والتعديلات المدخلة عليه سواء من حيث الملاءمة مع الهندسة الحكومية الجديدة أو من حيث الجوهر عبر إعطاء أولوية قصوى للمجال الاجتماعي.

وهكذا تم إعداد مشروع القانوني المالي انسجاما مع الالتزامات التي تعهدت بها الحكومة في إطار التصريح الحكومي، كما أنه حدد ثلاث أولويات أساسية :

تعزيز دولة القانون و تدعيم مبادئ وآليات الحكامة الجيدة ؛

تعزيز أسس نمو قوي ومستدام في إطار مواجهة تداعيات الأزمة العالمية واستعادة التوازنات الماكرو اقتصادية ؛

ضمان ولوج عادل للمواطنين للخدمات الأساسية و ترسيخ مبادئ التضامن وتكافؤ الفرص.

إن مشروع القانون المالية لسنة 2012 يأتي في سياق دولي وإقليمي مليء بالمستجدات والتطورات سواء على المستوى السياسي، أو على المستوى الاقتصادي جراء تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية، والانكماش الذي تعرفه منطقة الأورو شريكنا التجاري الأساسي وانعكاس ذلك على الوضع الاقتصادي الوطني، حيث تعتبر منطقة الأورو الشريك التجاري الأساسي بالنسبة للمغرب بنسبة صادرات السلع تصل إلى 60%، 48% من مدا خيل السياحة و85% من التحويلات المالية خصوصا من فرنسا وإسبانيا، وحسب بعض الدراسات فإن انخفاض نسبة النمو الحقيقي بنقطة واحدة بهذه المنطقة ينعكس بانخفاض 0.45 نقطة على نمو الناتج

الداخلي الوطني الحقيقي غير الفلاحي، كما ينتظر أن تعرف التوقعات المرتبطة بوتيرة نمو المبادلات التجارية العالمية برسم السنة تراجعا ملحوظا لتنتقل من 5.8% إلى 3.9%.

كما أن تقلبات الظرفية الدولية أثرت سلبا على التوازنات الخارجية، حيث أدى ارتفاع واردات الطاقة والحبوب بحوالي 70% في تفاقم العجز التجاري الذي بلغ 185.50 مليار درهم رغم ارتفاع الصادرات بنسبة 14.30%، كما عرفت تحويلات مغاربة العالم انخفاضا من 8.3% سنة 2010 إلى 7.6% سنة 2011، ومداخيل الأسفار من 6.8% إلى 4% الشيء الذي أثر سلبا على الحساب التجاري الذي سجل عجزا قد يتجاوز 6.5% من الناتج الداخلي عوض 4.5% سنة 2010.

وقد أثرت هذه العوامل مجتمعة في تراجع احتياطات الصرف إلى 167 مليار درهم مقابل 188 مليار درهم سنة 2010، ونسبة تغطية الواردات من السلع والخدمات إلى 5.2 أشهر، كما أنه من شأن استمرار واستفحال أزمة الديون السيادية بمنطقة الأورو خلال سنة 2012 أن يقلص من فرص حصول نسب نمو مرتفعة على المدى المتوسط.

لقد تمت صياغة مشروع قانون المالية لسنة 2012 بناء على مراجعة توقعات النمو العالمي برسم سنة 2012 من 4% إلى 3,3 % في مقابل تراجع منطقة الإتحاد الأوروبي لينتقل من 1,1 % إلى 0,1 % بالإضافة إلى تراجع وتيرة نمو المبادلات التجارية العالمية وارتفاع معدلات التضخم، لذا تم إعداد هذا المشروع اعتمادا على الفرضيات التالية :

- معدل نمو الناتج الداخلي الخام في 4.2 %
- معدل التضخم في 2,5 %
- تحديد سعر متوسط البترول : 100 دولار للبرميل .

وفي إطار التوازنات الماكرو اقتصادية والمالية تضمن المشروع إجراءات وتدابير ستمكن من حصر عجز الميزانية في 5% من الناتج الداخلي الخام مقابل 6,1 %، في أفق حصر هذا العجز في نسبة 3% سنة 2016.

إلا أن انه رغم كل هذه العوامل مجتمعة فقد سجل الاقتصاد الوطني دينامية ايجابية نتيجة انتعاش الناتج الداخلي غير الفلاحي الذي سجل نموا ب 4,9 % وتحسن ظروف تمويل الاقتصاد الوطني مع استقرار أسعار الفائدة والتحكم في معدل التضخم في حدود0,9% .

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة يرمي إلى تحقيق الأهداف التالية :

تحقيق معدل نمو 4,2% وحصر عجز الميزانية في حدود 5% و نسبة التضخم في 0,9%، مع مواصلة دعم المواد الأساسية، والحفاظ على وتيرة الاستثمار العمومي، عبر عقلنة و ترشيد الإنفاق العمومي، استقرار التوازنات الماكر واقتصادية و المالية .

إن مشروع قانون المالية لهذه السنة هو أول مشروع في عهد الحكومة الحالية، وأول مشروع قانون مالي خلال الولاية التشريعية الحالية، وأول ميزانية في ظل الدستور الجديد، لذا جاءت مضامينه استجابة لانتظارات وطموحات شريحة مهمة من المواطنين والمواطنات، حيث اعتبرت البعد الاجتماعي أولى الأولويات عبر تخصيصه باعتمادات مالية مهمة و بتدابير و إجراءات جريئة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

لقد بنى مشروع قانون المالية مرتكزه الثاني على تعزيز نمو قوي ومستدام في ظل الإكراهات الاقتصادية و المالية و ذلك عبر:

تكثيف الاستثمار العمومي: بحيث يقدر برسم سنة 2012 المجهود الاستثماري الإجمالي للقطاع العام بجميع مكوناته ما قدره 188.30 مليار درهم أي بزيادة 21 مليار درهم مقارنة بسنة 2011، إلا أن التخوف المطروح بهذا الصدد هو نسبة الإنجاز والتحقق في ظل تأخر المصادقة على مشروع قانون المالية وبطء المساطر والإجراءات الإدارية والمدة الزمنية المتبقية للإنجاز أقل من تسعة أشهر لتنفيذ الميزانية.

مواصلة الاستثمار في البنيات التحتية حيث تم رصد مبلغ24.10 مليار درهم عبر متابعة أشغال إنجاز البرنامج التكميلي للطرق السيارة (383 كلم) ومواصلة أشغال إنجاز و توسعة الموانئ و المطارات إضافة إلى إنجاز السدود الكبرى و الصغرى.

تفعيل التزامات الدولة في إطار السياسات القطاعية حيث تم تخصيص مبلغ 8 مليار درهم لمخطط المغرب الأخضر عبر تطوير الري و تهيئة المجال الفلاحي و مواصلة إنجاز 6 أقطاب فلاحية.

إتمام المخطط الوطني للتدابير ذات الأولوية في مجال الكهرباء ومواصلة البرنامج المغربي الإستراتيجية الطاقية بغلاف مالي يقدر ب 11 مليار درهم.

مواصلة إحداث مراكز صناعية مندمجة و إنجاز حظائر للأنشطة الصناعية

و إنجاز معاهد مختصة في تسيير المقاولات و الصناعات المرتبطة بمهن المغرب الجديدة في إطار الميثاق الوطني للانبثاق الصناعي ب غلاف مالي يصل 1.1 مليار درهم.

مواصلة إنجاز برنامج إبحار و تعزيز البنيات التحتية المتعلقة بالصيد الساحلي والتقليدي وكذا تفعيل البرامج الهادفة إلى الحفاظ على الثروة السمكية في إطار مخطط «هاليوتيس» بمبلغ 0.6 مليار درهم.

مواكبة المشاريع السياحية واستكمال مشاريع المخطط الأزرق و مخطط بلادي بمبلغ 0.5 مليار درهم.

فإذا كان هذا المجال يشكل زاوية الاستمرارية في مشروع قانون المالية لسنة 2012 بتخصيص ما يناهز 50 مليار درهم من أجل الوفاء بالتزامات الدولة في مختلف البرامج و السياسات القطاعية التي تعرفها بلادنا، فقد أولى هذا المشروع أهمية كبرى للبرامج الاجتماعية بما يضمن الولوج العادل إلى الخدمات الأساسية خصوصا التعليم و الصحة والسكن وتكريس مبادئ التضامن وتكافؤ الفرص وذلك من منطلق أهمية التوازنات الاجتماعية في ضمان كرامة المواطن واستقرار المجتمع و تماسكه، فإن الاعتمادات المالية لتقوية التضامن و التماسك الاجتماعي قد بلغت 151.6 مليار درهم و ذلك عبر :

دعم قطاع التعليم ب 51 مليار درهم عبر توسيع القدرة الاستيعابية للمنظومة التربوية و رفع القيمة الصافية للمنح بمبلغ 200 درهم شهريا بالنسبة لطلبة سلك الإجازة و 300 درهم شهريا لطلبة سلك الماستر و الدكتوراة بتكلفة سنوية تناهز 300 مليون درهم سنويا.

مواصلة تأهيل المستشفيات في إطار مشروع مغرب صحة III مع تعميم نظام التغطية الصحية و تحسين الولوج إلى الخدمات الصحية الأساسية خاصة بالوسط القروي باعتمادات مالية تقدر ب 12 مليار درهم.

قطاع السكن حظي بغلاف مالي يقدر ب 3 مليار درهم من أجل دعم مختلف البرامج والمخططات المندرجة ضمن هذا القطاع : -المدن الجديدة والأقطاب الحضرية، برنامج مدن بدون صفيح، برنامج السكن الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية وبرنامج السكن المنخفض التكلفة-، مع توسيع مجال صندوق التضامن للسكنى والاندماج الحضري وتعزيز إمكانياته المالية.

تنمية شبكة المنشآت الرياضية ومؤسسات القرب للشباب ومواصلة برامج المخيمات الصيفية بمبلغ مالي يصل إلى 1.6 مليار درهم.

تفعيل المبادرة الوطنية للتنمية البشرية في مرحلتها الثانية عبر تعميم برنامج المبادرة ليشمل 701 جماعة قروية و 530 حيا حضريا مهمشا تابعا للمدن و المراكز الحضرية و كذا إدراج برنامج جديد يتعلق بالتأهيل الترابي لفائدة 3300 دوار يعاني من العزلة تابع ل 22 إقليما رصد له مبلغ يقدر ب 2.3 مليار درهم.

يرتكز البعد المجالي لمشروع قانون المالية لسنة 2012 على منظور يوازن بين تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية وفي هذا الإطار خصص المشروع مبلغ 20 مليار درهم لتوفير التجهيزات عبر تقوية البنيات التحتية وتكثيف إنجاز الطرق والمسالك القروية لفك العزلة عن المناطق النائية وكذا توفير الخدمات الأساسية، مع توسيع اختصاصات صندوق التنمية القروية لتشمل برامج تنمية المناطق الجبلية 2 مليار درهم، دون الحديث عن البرنامج الاستعجالي لمواجهة انعكاسات الجفاف 1.5 مليار درهم.

إحداث صندوق دعم التماسك الاجتماعي من اجل المساهمة في تمويل العمليات المتعلقة بتنفيذ نظام المساعدة الطبية و محاربة الهدر المدرسي و توفير الخدمات للأشخاص في وضعية إعاقة، و قد بلغت اعتمادات هذا الصندوق 2 مليار درهم.

إنعاش التشغيل عبر تعزيز الموارد المخصصة لصندوق النهوض بتشغيل

الشباب برفعها إلى 1 مليار درهم، مع تحسين ملاءمة العرض التكويني مع حاجيات سوق الشغل، بالإضافة إلى مجهود إرادي للدولة بإحداث 26204 منصب مالي.

تعزيز القدرة الشرائية للمواطنين عبر دعم أسعار المواد الأساسية عبر نظام المقاصة الذي خصص له مبلغ 46.50 مليار درهم (منها 14 مليار درهم كمتأخرات)، مع تفعيل نتائج الحوار الاجتماعي لسنة 2011 التي رصد لها غلاف مالي يناهز 13.20 مليار درهم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن الوقوف على حجم الاستثمار العمومي بكل مكوناته واستهدافه لمختلف البرامج القطاعية ليبين المجهود الاستثنائي من أجل تقوية الاستثمار العمومي وتسريع وتيرة الأوراش الكبرى من أجل الحفاظ على الشغل وخلق فرص شغل جديدة.

إن هذا المجهود الاستثنائي لم يقف عند هذا الحد، بل تجاوزه ليشمل تدابير إضافية و إجراءات تحفيزية تستهدف الإنسان والمجال، سواء عبر ما جاءت به الحكومة من تدابير وإجراءات أو ما جاء من تعديلات من طرف فرق الأغلبية او المعارضة.

وفي هذا السياق لا بد من الإشادة بجو الإجماع الذي ساد داخل لجنة المالية في التصويت على جل التعديلات التي قبلتها الحكومة في إطار صيغ توافقية.

وفي هذا السياق قدمت الأغلبية 45 تعديلا قبلت الحكومة 18 تعديلا سواء في صيغة التعديل المقدم أو في صيغة توافقية داخل اللجنة أو في صيغة تعديل اتت به الحكومة، و في هذا السياق تم إقرار تعديلات تهم ما يلي :

الزيادة في الرسوم الداخلية على الاستهلاك بالنسبة للخمور ومختلف أنواع الكحول وذلك من أجل محاربة التهريب و التملص الضريبي والحفاظ على تناسق الجباية المطبقة على المشروبات الكحولية.

منح الجوائز الأدبية و الفنية الحق في الخصم في حدود 100.000 درهم دعما للعمل الثقافي و الأدبي. و في إطار الاهتمام بوضعية المبدعين المغاربة مع تثمين سياسة دعم الإبداع الأدبي والفني.

رفع التعديل المعفى من الضريبة على الدخل بالنسبة للدخول العقارية من 60000 درهم إلى 100000 درهم كإجراء يستهدف صغار الملزمين و خصوصا بالعالم القروي، مع منح خصم في حدود 20% من مبلغ البيع في حالة الفرض التلقائي للضريبة بسعر 15% عوض 20%.

إعفاء البيوع المتعلقة بالأدوية المضادة للسرطان والأدوية المضادة لالتهاب الكبد الفيروسي (Hépatites b et c) و أدوية أمراض السكري، و الضغط الدموي، والربو، و الأدوية المستعملة في الإنعاش، أو في تصفية الدم، أو القلب و الشرايين أو الجزيئات الأساسية من الضريبة على القيمة المضافة، و يكلف هذا الإعفاء ما قدره 800 مليون درهم وتستفيد منه شريحة مهمة من المواطنين الذين يعانون من هذه الأمراض.

تمديد إعفاء جمعيات السلفات الصغرى من الضريبة على الشركات ومن الضريبة على القيمة المضافة إلى حدود 31 ديسمبر 2012.

تخفيض شروط الاستثمار في السكن الاجتماعي المخفض التكلفة من 250 سكن إلى 200 سكن بالعالم الحضري و من 100 إلى 50 سكن بالعالم القروي وذلك لفتح المجال للمستثمرين الغقاريين الصغار للانخراط في إنجاز هذا البرنامج والمساهمة في معالجة إشكالية السكن غير اللائق.

تمديد التحفيزات الجبائية بالنسبة للأشخاص الطبيعيين الذين يساهمون بجميع عناصر أصول و خصوم منشآتهم في شركة محدودة المسؤولية أو شركة مساهمة إلى حدود 31 دجنبر 2012 و ذلك في إطار الاندماج التدريجي للقطاع غير المهيكل .

تخفيض الواجبات المفروضة على التسجيل الأول للعربات ذات محرك الخاضعة للضريبة الخصوصية السنوية المفروضة على السيارات تشجيعا للفئات الصغرى والمتوسطة .

توسيع مجال المساهمة في صندوق التماسك الاجتماعي ليشمل الشركات التي تحقق ربحا صافيا يفوق 50 مليون درهم وفرض جزاءات تتلاءم مع طبيعة هذه المساهمة التي لا تكتسي طابعا جبائيا مع تعيين الجهة التي تختص بمراقبة ومتابعة تحصيل مبلغ المساهمة المذكورة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

إن دعمنا لمشروع قانون المالية لسنة 2012 والتنويه بتدابيره وإجراءاته، لا يعفينا من المطالبة بإسراع المباشرة في الإصلاحات الهيكلية والمهمة لـ :

القانون التنظيمي للمالية؛

الإصلاح الجبائي وذلك بالتزامكم بفتح حوار وطني حول الموضوع؛

إصلاح مشروع مدونة الصفقات العمومية وتعميمها على إدارة الدولة والجماعات الترابية والمؤسسات العمومية؛

التسريع بإصدار القانون التنظيمي للجهات وللجماعات الترابية؛

إصلاح نظام الجبايات المحلية بهدف تطوير مداخيل الجماعات الترابية؛

إن مشروع قانون مالي بهذه الأهداف، بهذه المخصصات، بهذه التدابير، بهذه الإرادة وبهذا الطموح في ظل ظرفية اقتصادية و مالية عالمية وجهوية غير مستقرة، لهو مشروع يستحق واضعيه الدعم، والإشادة والتنويه وهو ما يدفعنا في فريق العدالة والتنمية للتصويت بالإيجاب على هذا المشروع.

مداخلة
النائبة السعدية علمي بيناني
- قطاعات لجنة الخارجية -

مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة لقطاع الخارجية والدفاع الوطني والشئون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج

السيد الرئيس،
السادة الوزراء،
السادة النواب والسيدات النائبات،

نتقدم أمامكم اليوم بمساهمة فريق العدالة والتنمية في مناقشة الميزانيات الفرعية التابعة لقطاع الخارجية والدفاع الوطني والشؤون الإسلامية والمغاربة المقيمين في الخارج برسم السنة المالية 2012.

قطاع الشؤون الخارجية والتعاون:

فيما يخص قطاع الشؤون الخارجية والتعاون فإن في فريق العدالة والتنمية يسجل بارتياح الدينامية الجديدة التي أعطيت هذا القطاع في عهد هذه الحكومة. لقد كنا ونحن في المعارضة، نؤاخذ على دبلوماسيتنا نوعا من السكون والارتباك والاقتصار على ردود الأفعال، وها نحن نلحظ اليوم نوعا من الدبلوماسية المتحركة والمبادرة.

إن الزيارات التي قام بها السيد وزير الخارجية والتعاون لكل من الجزائر وتونس وموريتانيا أعطت دفعة قوية لبناء صرح المغرب العربي من جهة ولتجاوز الخلاف مع الجارة الجزائر وتجاوز النزاع المفتعل حول قضية الصحراء المغربية.

إننا نؤكد مرة أخرى أن الحل الذي قدمه المغرب بمنح أقاليمنا الجنوبية حكما ذاتيا موسعا يبقى هو الحل الأمثل الذي يحظى بتأييد المنتظم الدولي، ونؤكد من جهة أخرى على ضرورة التعجيل بفتح مفاوضات مع الجارة الإسبانية لإيجاد حل نهائي لموضوع احتلالها لمدينتي سبتة ومليلية والجزر الجعفرية.

كما سجلنا بارتياح الزيارة التي قام بها السيد وزير الخارجية لأثيوبيا على هامش انعقاد قمة الاتحاد الإفريقي، ونعتبر أن الوقت قد حان لرجوع بلادنا إلى حظيرة هذه المنظمة التي كان هو أحد مؤسسيها على أن يتم ذلك بعد تجميد عضوية الجمهورية الصحراوية المزعومة.

وبخصوص القضية الفلسطينية طالبنا ونطالب بإعادة تموقع دبلوماسيتنا للقيام بدورا رائد في حلها باعتبارها قضية مركزية بالنسبة لبلادنا، فالشعب المغربي يتضامن بشكل مطلق مع القضية العادلة للشعب الفلسطيني ويرفض كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني، كما يترأس جلالة الملك ويرعى لجنة القدس، ولذا ينبغي استثمار مكانة بلادنا لتكثيف جهود إقامة دولة فلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن بلادنا التي تتمتع بالوضع المتقدم مع الاتحاد الأوربي، و بالعضوية داخل مجلس الأمن، وبتواجدها كمراقب في الحلف الأطلسي، كل ذلك يحتم على الحكومة إيلاء أهمية أكبر للعمل الدبلوماسي، ونعتقد في فريق العدالة والتنمية أن ذلك يجب إن ينعكس على مستوى الميزانية التي يجب الرفع منها مستقبلا، باعتبار الميزانية الحالية حكمتها إكراهات نعلمها جميعا، مما يجعلنا نعتبرها ميزانية انتقالية.

وفي مجال التربية و التعليم ننوه بنوايا العمل المعلنة وخاصة ما يتصل بتطوير برنامج التعليم الرسمي للغة العربية، والسعي لإدماجها كلغة أجنبية في المنظومات التربوية لبعض دول الاستقبال مع الإشارة إلى أن تقوية الاعتماد المخصص لهذه الغاية سيمكن من بناء مناهج دراسية للغة العربية مواكبة لمستجدات الحقل التربوي ومعتمدة على الوسائط التعليمية الحديثة، كما ينبغي العمل على بلورة رؤية موحدة ومندمجة في مجال تعليم أبناء الجالية المغربية، حتى لا نضيع فرصة ارتباطهم بالوطن وبناء جسور التواصل، وجعل التعليم ملفا أساسيا بالمراكز الثقافية المحدثة مؤخرا بالخارج.

كما أن دعم التأطير الديني بتعاون مع وزارة الأوقاف أمر ضروري لتجاوز الموسمية والتحول إلى فعل مستمر منفتح على انشغالات بلاد الاستقبال لتحقيق الاندماج مع الحفاظ على خصائص الهوية.

كما نطالب من الفريق الحكومي التسريع بكل الإجراءات القانونية وغيرها لتمتيع المغاربة بالخارج من حقهم الدستوري في المشاركة السياسية تنزيلا للفصل 17 من الدستور والذي يعتبر ضمانة قانونية ودستورية لحقوق ملايين المغاربة الذين ظلوا محرومين من حقوقهم السياسية في وطنهم الأم لحسابات ضيقة تم تجاوزها بفضل الدينامية السياسية التي تعرفها بلادنا.

الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بإدارة الدفاع الوطني:

فيما يخص إدارة الدفاع الوطني، فقد سجلنا بارتياح عقلنة تدبير هذا القطاع المهم انسجاما مع التوجيهات السامية للقائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، والرامية إلى تأهيل أفراد الجيش الملكي عبر التكوين الداخلي والخارجي، وتحديث التجهيزات العسكرية وذلك بما يتلاءم ومتطلبات المهمات الدفاعية للجيش الملكي، ودوره الطبي والإنساني داخل الوطن وخارجه. وتنامي مكانة ودور المرأة المغربية في مختلف أسلاك القوات المسلحة الملكية.

كما ننوه بالعناية الخاصة لتحسين الظروف المعيشية لأفراد القوات المسلحة الملكية والدرك الملكي باعتماد مقاربة اجتماعية ترمي إلى توفير السكن اللائق لعائلات أفراد الجيش الملكي في إطار برنامج لتشييد 80.000 وحدة سكنية، وتحسين وضعية الأجور والخدمات الصحية والاجتماعية.

. كما نسجل باعتزاز وافتخار العناية الخاصة الموجهة للأسرى العائدين من معتقلات تندوف وذلك بتمتيعهم بمعاش استثنائي يتراوح ما بين 5300 الى 14000 درهم حسب الرتب.

كما نثمن ما جاء به البرنامج التفصيلي لإدارة الدفاع الوطني، ونسجل انخراطها في الحكامة التي جاء بها الدستور الجديد، والفلسفة الجديدة للحكومة الجديدة في تدبير الشأن العام والمتمثلة في عقلنة وترشيد النفقات العمومية، في انسجام مع التوجهات الملكية السامية لجلالة محمد السادس نصره الله.

ولا يفوتنا التنويه بالجهود التي يقوم بها الدرك الملكي والقوات الجوية الملكية للوقاية والتصدي لحريق الغابات وذلك بتعاون مع المندوبية السامية للمياه و الغابات ومحاربة التصحر. والأدوار الأمنية التي يقوم بها الدرك الملكي خصوصا في العالم القروي آملين في مزيد من الجهود للضرب على أيدي كل العناصر العابثين الذين يقومون بتصرفات مخالفة للقانون والحكامة الجيدة التي انخرطت فيها بلادنا.

ونغتنم هذه الفرصة لنوجه بكل فخر واعتزاز أصدق التحيات للقوات المسلحة والدرك الملكي والقوات المساعدة الساهرة على أمن ووحدة البلاد بقيادة جلالة الملك القائد الأعلى للقوات المسلحة الملكية. وعلى التضحيات الجسيمة التي تقدمها للوطن والمواطنين للقيام بمهامها الوطنية النبيلة.

قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية:

وفي ما يخص قطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية نسجل توضيح وتكريس الدستور الجديد للهوية الإسلامية للدولة، كما نسجل عناية البرنامج الحكومي وبرنامج الوزارة المختصة بقطاع الأوقاف والشؤون الإسلامية، وننوه بالمنجزات الكبيرة التي تقوم بها الوزارة في تحقيق الأمن الروحي وتنظيم الشعائر والعبادات، وطباعة المصاحف والعناية بالقيمين الدينيين وتنظيم الدروس الحسنية والإشعاع الإعلامي الإذاعي والتلفزي، ومساهمة المرشدات في التوعية الدينية، ومكافحة أنواع الشذوذ والانحراف من تنصير وتشيع وغيرهما. ونطالب الوزارة بمضاعفة هذه الجهود، والحكومة بتخصيص الدعم المادي اللازم لهذا القطاع لما له من أهمية بالغة في دعم هوية البلاد واستقرارها الروحي والاجتماعي والسياسي .

ونسجل باهتمام تخصيص مبلغ 800 مليون درهم لإصلاح وترميم المساجد المغلقة، ونطالب الحكومة التعجيل باستكمال المبالغ الكافية لبقية المساجد والمحدد في 400 مليون درهم.

كما نسجل الدور الذي تقوم به الوزارة في مجال محو الأمية باستفادة حوالي 200 ألف من برامجها، آملين مضاعفة هذه الجهود مع العناية بتحسين وضعية العاملين في هذا المجال الحيوي.

كما ننوه بالجهود المبذولة في التعليم العتيق، والذي يستقطب حوالي 24000 مستفيد، مع المطالبة بالاستمرار في جهود تحصينه وتحسين جودته، وإدماجه في منظومة التعليم وسوق العمل والعناية بالعاملين به، في أفق ترسيمهم مستقبلا إسوة بزملائهم في بقية أسلاك التعليم وضمانا لجودة مردوديتهم.

ونوجه عناية الوزارة إلى مزيد من العناية بحجاج بيت الله الحرام لتمكينهم من أداء مناسكهم في أحسن الظروف، وتخصيص جائزة تحمل اسم ولي العهد مولاي الحسن لتحفيظ القرآن للأطفال، وإيجاد حل مرض في نطاق القانون لجمعيات ودور القرآن المغلقة، وإيجاد مصليات جامعة للعيد بمختلف المدن ومنها الرباط عاصمة المملكة، والعمل على إخراج صندوق الزكاة لحيز الوجود والذي سبق أن أعلن عنه جلالة الملك الحسن الثاني رحمه الله وجلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وذلك لما له من أثر إيجالي على حسن إقامة ركن الزكاة ودورها في التنمية الروحية والاجتماعية والاقتصادية.

قطاع المقاومة وأعضاء جيش التحرير:

بخصوص قطاع المقاومة وأعضاء جيش التحرير ينوه فريق العدالة والتنمية بالمجهودات والمبادرات الحثيثة للمندوبية السامية لتحسين أوضاع أسرة المقاومة والاهتمام بالذاكرة التاريخية، ومن أهم هذه المبادرات :

مشروع إحداث المجالس الجهوية ومشروع تقليص عدد أعضاء المجلس الوطني إلى 60 بدل 180 وانتخابهم بصفة كاملة.

رفع قيمة التعويض الإجمالي من840 درهم الى 1500 درهم وتعويض المعاش من 1250 الى 2000 درهم مع امتيازات عينية.

توسيع قاعدة المستفيدين من التغطية الصحية (36.000) وتجديد العقد في خمس سنوات وكذا الاستفادة من الإسعاف كمنتوج جديد.

مبادرة التشغيل الذاتي والعمل المقاولاتي والإعانات القيمة المقدمة لأبناء المقاومين وقدماء جيش التحرير.

إحياء الذاكرة التاريخية للمقاومة باسترجاع الوثائق من بعض الدول كفرنسا وإسبانيا وهولندا.

وفي المقابل أبدى أعضاء الفريق في اللجنة ملاحظات تتعلق بقضية الصفة للمقاوم ومتابعة الاستفادة من الامتيازات العينية كما أدلوا بمجموعة مقترحات أهمها :

التعجيل بإخراج قانون انتخاب أعضاء المجلس الوطني للمقاومة وجيش التحرير؛

الرفع من قيمة تعويضات أرامل المقاومين وخصوصا حينما يكون لهم أكثر من زوجة؛

الاشتغال على الذاكرة التاريخية للمقاومة وتفعيل شراكات المندوبية مع باقي القطاعات؛

متابعة ناجعة للامتيازات ولوائح المقاومين بمزيد من الشفافية والحكامة الجيدة؛

توجيه وسائل الإعلام الوطنية السينمائية والتلفزية وكذا المنظومة التربوية في ترسيخ الذاكرة التاريخية للمقاومة.

قطاع المغاربة المقيمين في الخارج

وفيما يخص الميزانية الفرعية للوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمغاربة المقيمين بالخارج، نسجل في البداية العناية التي أولاها الدستور الجديد للمغاربة المقيمين في الخارج بتخصيص أربعة فصول (الفصول 16 و 17 و 18 و163)، والتي نصت على حمايتهم والعناية بحقوقهم ومصالحهم وضمان حقهم في المشاركة السياسية والانخراط في صلب الفعل التنموي لوطنهم. كما نسجل عناية البرنامج الحكومي بهذه الشريحة من المواطنين من خلال نصه على تنزيل هذه المقتضيات الدستورية.

كما نسجل كون برنامج الوزارة قد عكس هذه التوجهات والتطلعات من خلال خطة تضمنت ثمانية محاور عمل غطت مستويات الحكامة التدبيرية، الإدارة والتنظيم، العمل الثقافي والتعليم، الحماية الحقوقية، الاشتراك في التنمية الاقتصادية، الشراكة مع الجمعيات، التواصل والتعاون، ونقترح إضافة محور يتصل بالقضية الوطنية التي ينبغي إبراز وتنظيم وتقوية جهود جاليتنا في خدمتها.

في الجانب الاجتماعي نسجل أن الاعتماد المخصص له لا يكفي لتلبية الاحتياجات المتزايدة خاصة في ظل سياق الركود الاقتصادي الذي تعرفه أوروبا .

وبخصوص الشراكة مع الجمعيات نؤكد على أهمية هذا التوجه مع الإشارة إلى أهمية ربطه باشتراط منح القضية الوطنية حضورا مركزيا في أنشطتها.

مداخلة
النائب عبد العزيز كرماط
- قطاعات لجنة الداخلية -

مداخلة في إطار الميزانيات الفرعية لقطاع الداخلية ووزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

أتشرف بأن أتقدم بمداخلة فريق العدالة والتنمية في إطار مناقشة الميزانيات الفرعية لكل من وزارة الداخلية ووزارة السكنى والتعمير وسياسة المدينة.

بداية وجب التذكير بأن العهد الذي نعيشه اليوم تحت رئاسة حكومة شعبية تحظى بكل الدعم، هي لحظة زمنية في الزمن المغربي الممتد عبر التاريخ بإنجازاته وإخفاقاته، ولا نريد من خلال هذه المداخلة تحميل وزارة الداخلية ومن خلالها الحكومة مالا يجب تحميله إياها، لان تدبير ملفات هذه الوزارة في جميع قطاعاتها ما راكمه هذا التدبير من انجازات بايجابياته وسلبياته لا يمكن الادعاء بأنه من صنع فترة واحدة من الزمن المغربي، وعليه وجب التذكير بأن منهجنا في المناقشة سيعتمد تثمين ما يجب تثمينه والإشادة به والوقوف عند مواطن الخلل قصد العمل جميعا على تجاوزها. وهنا لابد من الإشادة بالشجاعة والجرأة التي طبعت بعض قرارات هذه الوزارة رغم كلفتها التي قد تبدو غالبة سياسيا، لكن اتخاذها انتصار لمصلحة الوطن تكريسا لدولة القانون.

إن المسار الإصلاحي الذي دشنه الخطاب الملكي ل 9 مارس 2011، أن مناخ التغيير الذي أفرزه الحراك الشعبي يجب أن يكتمل بالتسريع في الإعلان بوضوح عن الآجال المحددة لاستكمال الاستحقاقات الانتخابية المتبقية بما فيها الجماعات الترابية والجهات والغرف المهنية والمأجورين وانتخابات مجلس المستشارين. و قبل ذلك وجب تطهير الفضاء الانتخابي عبر إحالة كل ملفات الفساد المرتبطة بالتدبير الجماعي إلى القضاء، وفي ذلك إشارة إلى الجميع أن هذه الحكومة عازمة بصدق وبكل حزم القضاء على كل أشكال الفساد أيّا كان نوعها وكيفما كانت درجة مقترفيها، كما أن الوزارة مطالبة بالإعداد الجيد لهذا الاستحقاق سواء على المستوى التشريعي أو التنظيمي أو المادي، حتى تضمن شروط نجاحها بأقصى درجات

النزاهة والشفافية، و سعيا للتنزيل الديمقراطي للدستور، لابد للحكومة أن تعمل على تفعيل الفصل 17 الذي يقضي بالتمثيلية السياسية للمغاربة القاطنين بالخارج، ترشيحا و تصويتا من بلدان الإقامة واتخاذ التدابير اللازمة لذلك.

إن الأحداث والاحتجاجات التي عرفتها بعض المدن المغربية، وما شابها من انحرافات واعتداءات، تتطلب من الجميع الوعي بجسامة اللحظة التاريخية التي يعيشها المغرب، التي اختار لها الجميع شعار «الإصلاح في ظل الاستقرار» وهو ما يتطلب معه عدم الاقتصار في معالجة هذه التجاوزات على المقاربة الأمنية، بل البحث عن الأسباب الكامنة وراء ذلك والسعي إلى حلها عبر الحوار وتغليب مصلحة الوطن على كل المصالح، وهنا لابد من التأكيد على ضرورة الحفاظ على مكانة الدولة وهيبتها مع التأكيد كذلك على صون حقوق الأفراد والجماعات في التعبير عن آرائهم بكل حرية ومسؤولية والاحتجاج السلمي.

إذا كان لقوات الأمن والقوات المساعدة الدور الكبير في الحرص على الأمن واستتبابه، فإنه وجب إعادة النظر في ظروف اشتغالها، عبر توفير الاعتمادات الكافية والكفيلة لتحسين ظروف عملهم سواء منها المادية منها أو البشرية، و هنا لابد من التنويه بالمجهودات التي تقوم بها السلطات الأمنية في محاربة ظاهرة الإرهاب ولعل تفكيك ثاني خلية إرهابية البارحة، لدليل على يقظة عناصر الأمن و ندعو إلى ضرورة مقاربة هذه الظاهرة بشمولية ينخرط فيها الأمني و التربوي و الثقافي والاجتماعي، كما نذكر بدور الوقاية المدنية التي لابد من رصد الإمكانات اللازمة والقادرة على رفع درجة نجاعة تدخلاتها.

إن برنامج المبادرة الوطنية للتنمية البشرية الذي انطلق سنة 2005 و ساهم في إنجاز 23 ألف مشروع و مبادرة، يتطلب الوقوف عند نتائجه و تقييمه للنظر في مدى استجابة البرنامج للحاجيات الفعلية للمواطنين، وأثره في معالجة مظاهر الفقر و الهشاشة والإقصاء كأهداف مسطرة.

و إذ نثمن مبادرة الحكومة للرفع من الغلاف المالي المرصود للمرحلة الثانية من البرنامج الذي قدر بـ 17 مليار درهم، فإن الوزارة ملزمة بإعادة النظر في آليات ووسائل تنزيل هذه البرامج في إطار مندمج يأخذ بعين الاعتبار تدخلات

كل المؤسسات المعنية بالتنمية البشرية.

أما بالنسبة للبناء العشوائي نلاحظ ضعف انخراط السلطات في بعض جهات المملكة في محاربة هذا الصنف من البناء، مما يعقد من صعوبة التدخل لإيقاف هذا النزيف لاحقا، بل إن برنامج مدن بدون صفيح قد توقف في العديد من المدن مما حال دون استفادة المعنيين من هذا البرنامج، ومن شأن هذا التأخير خلق توترات اجتماعية واحتقانا يصعب ضبطه، لأجل ذلك نطلب من وزارة الداخلية حث السلطات الجهوية والإقليمية والمحلية لمزيد من الانخراط في تفعيل مضامين البرنامج « مدن بدون صفيح « من خلال الاختصاصات الموكولة لهم بعقد المدينة.

وتعرف الجماعات الترابية اضطرابات متتالية أعاقت بشكل كبير تأمين مصالح المواطنين المرتبطة بهذه الجماعات، ومن شأن استمرار هذه الاضطرابات خصوصا مع اقتراب نهاية الموسم الدراسي وحاجة التلاميذ والطلبة إلى انجاز وثائقهم من اجل اجتياز مباريات أو للتسجيل أو إعادة التسجيل في الكليات، إن استمرار هذه الإضرابات من شأنه تفجير توترات كبيرة داخل المدن، إذا لم يتم تدارك هذه الأمور والوقوف عند أسبابها والسعي إلى حلها وعليه نطلب من الحكومة الإسراع بإصدار القانون التنظيمي للإضراب، كما نطلب من وزارة الداخلية عدم الركون إلى الحلول الأحادية والجلوس إلى طاولة الحوار مع الفرقاء الاجتماعيين من أجل تجاوز الأزمة التي تعرفها الجماعات الترابية للمملكة.

أما بخصوص إرساء الجهوية المتقدمة، وجب التذكير بأن التقسيم الذي آلت إليه اللجنة المكلفة بذلك جاء في سياق يختلف عن ما نعيشه اليوم، خصوصا بعد الخطاب الملكي لـ9 مارس و الحراك الشعبي و دستور 1 يوليوز 2011، و كلها سياقات وجب أخذها بعين الاعتبار من أجل إرساء نظام ديمقراطي جهوي يعزز الديمقراطية ويضمن فرز مؤسسات جهوية منتخبة و قوية و ذات اختصاصات فعلية في إطار من الحوار والإشراك، أخذا بعين الاعتبار رأي المواطنين المعنيين و متطلبات تلك الجهات.

والأمر نفسه يجب أن ينطبق على الجماعات الترابية الأخرى، بحيث أنه وفق منطوق الدستور، نعتقد أن منطق الوصاية الإدارية والمالية يجب أن تختفي حتى

يتسنى لهذه الجماعات التوفر على سلطات تنظيمية حقيقية لممارسة صلاحيتها ويبقى للسلطة الدور المساعد للجماعات الترابية في تنفيذ مخططاتها وبرامجها التنموية.

إن الوصاية المالية، و تأخر المصادقة على المشاريع أدت إلى تراكم ما أسميناه «بالمال الراقد» و الذي يقدر بحوالي 24 مليار درهم، منع الجماعات الترابية في الإسراع بتنفيذ مشاريعها التنموية، و عليه وجب العمل على تجاوز هذه المعضلة عبر مساعدة و مواكبة الجماعات الترابية بحيث تحدد دور السلطات في الجانب المالي بالشكل الذي يسهل مأمورية الجماعات في تنفيذ برامجها بشكل فعال و ناجع.

لكل هذا نلح على الإسراع بإخراج القانون التنظيمي المتعلق بالفصل 146 من الدستور.

وفي إطار تشجيع و توفير مناخ ملائم للاستثمار ندعو الإدارة الترابية إلى مصاحبة و تسهيل مأمورية و دعم كل المعنيين من جماعات ترابية وأشخاص ذاتيين ومعنويين في المجال التنموي والاستثماري.

إن الطريقة التي تم بها تدبير أراضي الجموع إلى حد الآن قد خلقت مشاكل عديدة بين النواب وأفراد الجماعات السلالية وكذا في اللوائح الخاصة بذوي الحقوق وكدا استفادة السلاليات، ولأجل ذلك وجب إعادة النظر في القوانين المنظمة لأراضي الجموع خصوصا طريقة اختيار النواب السلاليين، وكذا الحصول على أراضي الجموع والتعويضات المخصصة لفائدة ذوي الحقوق وطريقة استفادة السلاليات ندعو الوزارة إلى فتح نقاش وطني يفضي إلى وضع إطار قانوني واضح وشفاف في تدبير هذه الثروة العقارية مع الحفاظ على مصالح ذوي الحقوق.

السكنى والتعمير وسياسة المدينة

إن سياسة إعداد التراب الوطني و إن كانت ضمن مجال اختصاص وزارة السكنى، يجب مقاربتها ضمن رؤية أفقية تشرك فيها كل القطاعات من أجل بناء مشاريع تنموية مندمجة،و الانتقال بها من سياسة إنتاج الوثائق، إلى العمل على تنزيل وتحقيق هذه الوثائق على مستوى الواقع، وعليه ننتظر تفعيل توصيات الحوار

الوطني الأول لإعداد التراب و العمل على بلورتها في إطار قوانين تهم مجال إعداد التراب الوطني.

إن انفجار ظاهرة البناء العشوائي الذي عاشته مختلف مدننا على الامتداد الترابي، وإن بشكل متفاوت، يستحق منا وقفة تأمل عميقة للبحث عن الأسباب والمسببات، بدل المعالجات المسكنة التي قد لا تكون هي الأنسب في التعامل مع مثل هذه الظواهر الاجتماعية.

صحيح؛ مما لا يمكن القبول به السطو على أراضي الغير و لا السكوت عن التجزئة السرية للأراضي من طرف أباطرة البناء العشوائي، لكن هذه الظاهرة التي تعرفها بلادنا هي تعبير جماعي ملموس، و دليل على فشل السياسات المتبعة في مجال السكنى إلى حدود اليوم؛ وعليه نعتبر أنه آن الأوان لإعادة النظر في برنامج مدن بدون صفيح إن على مستوى التصور أو طرق التدخل، أو المجالات المعينة أو الشركاء، و إن كنا نثمن الإعلان عن 44 مدينة كمدن بدون صفيح، إلا أن هذا الأمر لا يكفي، و بالتالي وجب إعادة النظر في المقاربة المعتمدة في هذا المجال.

إن رفع عتبة السكن الاجتماعي إلى 500 شقة لأجل الاستفادة من الإعفاءات الضريبية والتجهيزات التمويلية، خلق نوعا من الريع في هذا المجال وأصبح هذا النوع من الاستثمار نادٍ للكبار فقط.

وتشجيعا للاستثمار وتنويع الفئات المستثمرة في هذا المجال، نثمن قبول الحكومة للتعديل الذي تقدم به النواب والذي خفض العتبة إلى 200 شقة داخل المجال الحضري و50 داخل المجال القروي.

ولا بد من الإشارة إلى دور التعاونيات السكنية في مجال إنعاش السكن والذي للأسف لا تتجاوز مساهمتها 1% وذلك عبر تمكينها من جميع التحفيزات المالية والإعفاءات الضريبية حتى تجعل منها شريكا فاعلا على غرار بعض الدول في مجال توفير السكن.

وبخصوص السكن المعد للكراء نثمن المنتوج الذي جاء به قانون المالية، و ندعو الوزارة إلى إشراك الجماعات الترابية في إنجاز هذا النوع من السكن مع

تمكينها من كل التسهيلات المالية التي جاء بها قانون المالية الحالي من أجل قيامها بهذا الدور.

وإذ نثمن ما جاءت به الحكومة في هيكلتها الحكومية الجديدة و المتمثلة في سياسة المدينة و ربطها بالسكنى و التعمير، و المقاربة التشاركية التي تنوي الوزارة نهجها في إعداد أرضية حول سياسة المدينة فإننا نتطلع إلى مزيد من التدقيق و تحديد أدوار وحدود مسؤوليات مختلف المتدخلين في سياسة المدن، و الحاجة إلى تحديد المسؤول عن صناعة سياسة المدينة حتى يتم تحسين العيش داخل المدن المغربية، و جعلها فضاء لإنتاج الثروة و تحقيق النمو.

فيما يخص الوكالات الحضرية، تجدر الإشارة إلى أنه وجب توضيح اختصاصاتها بشكل أدق، في أفق جعلها أداة للتخطيط و بلورة المشاريع و تنزيل الوثائق وتحقيقها بدل العمل على إنتاج وثائق التعمير فقط و عدم خوضها فيما هو تدبير حضري.

في الأخير نود أن نعرب عن ارتياحنا كفريق للعدالة والتنمية على أنه يوجد على رأس وزارة الداخلية مسؤول سياسي، ولعل دلك سيجنب هذه الوزارة الكثير من الاحتكاك السابق الذي كان يطبع علاقة التقني والأمني بالسياسي.

مداخلة
النائب محمد خيري
- قطاعات لجنة العدل-

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم فريق العدالة والتنمية في إطار المناقشة العامة للميزانيات الفرعية التي تمت دراستها بلجنة العدل والتشريع.

إن كل ما حمله البرنامج الحكومي من آمال للتغيير والدخول في عهد جديد يمتزج فيه الحق بالواجب والحرية بالمسؤولية والمسؤولية بالمحاسبة، ثم التأكيد عليه خلال مناقشة الميزانيات الفرعية للقطاعات التابعة للجنة العدل والتشريع والإرادة السياسية المعلنة والمؤكدة لإحداث التغيير باعتماد مبادئ الديمقراطية المواطنة والتشاركية، والحكامة الجيدة، في إطار مؤسساتي قوامه فصل السلط وتوازنها وتعاونها، كل هذا أسس للعروض التي قدمت أمام لجنة العدل والتشريع.

وقد سجل السيدات والسادة النواب من الذين حضروا أو واكبوا جلسات اللجنة التي امتدت من 26 مارس إلى 05 أبريل، ما طبع العروض من جدية وصراحة وموضوعية وما صاحبها من وثائق تحمل أرقاما ومعلومات لم يسبق أن عرضت خلال مناقشة الميزانيات الفرعية للسنوات الفارطة، الأمر الذي ساعد على الرفع من مستوى المناقشات، ومكن السيدات والسادة النواب من إبداء جملة لا يستهان بها من الملاحظات والمقترحات والتوصيات أغنت النقاش، وستعود بدون شك بالفائدة على حسن تطبيق كل المخططات المبرمجة لسنة 2012 والتي شرع في تنفيذها، ومن القطاعات التي تمت مناقشة ميزانيتها الفرعية للجنة العدل والتشريع نستعرض ما يلي:

أولا: قطاع العدل

لقد قدم السيد وزير العدل والحريات خطة لتنزيل إصلاح العدالة اعتمد في إنجازها على مقاربة تشاركية تشمل كل الفعاليات والمؤسسات المعنية بمنظومة العدالة، فإصلاح العدالة مطلب شعبي يتعين الاستجابة له، ولعل قطاع العدل والحريات سيكون خلال الولاية التشريعية الحالية من أنشط القطاعات بالنظر من

جهة للحيز الذي خصصه الدستور لاستقلال القضاء وحقوق المتقاضين (22 فصلا) وللحريات والحقوق الأساسية (22 فصلا)، ومن جهة ثانية لما يتطلبه تنزيل كل المبادئ المنصوص عليها في مالا يقل عن ربع مقتضيات النص الدستوري (44 فصل من أصل 180).

ويكفي التذكير ببعض مراحل تنزيل المقتضيات الدستورية للوقوف على جسامة المسؤولية بالنسبة لهذا القطاع الحيوي :

- وضع النظام الأساسي للقضاة (قانون تنظيمي)؛

- القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية، والمعايير المتعلقة بتدبير الوضعية المهنية للقضاة، ومسطرة التأديب؛

- مراجعة قانون المسطرة الجنائية بما يكفل حق المحاكمة العادلة وصيانة حقوق الدفاع، وتمتيع كل شخص معتقل بالحقوق الأساسية التي ينص عليها القانون، وبظروف اعتقال إنسانية؛

- مراجعة القانون الزجري ووضع نصوص تهدف لردع كل أشكال المعاملات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة أو الحاطة بالكرامة الإنسانية، وكل أشكال التعذيب، وجريمة الإبادة والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وكافة الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان.

- مراجعة المنظومة الجنائية لملاءمتها مع الدستور ومتطلبات القانون الإنساني الدولي، والمعاهدات الدولية التي صادق عليها المغرب.

- مراجعة القوانين المؤسسة لحريات التجمع والتجمهر والتظاهر السلمي، وتأسس الجمعيات، والانتماء النقابي والسياسي وحق الإضراب، وشروط ممارسة هذه الحقوق، إذ أن الشطط في ممارسة بعضها قد يؤدي إلى الفتنة، ناهيكم عن ورش الحوار الوطني الرامي إلى إصلاح القضاء وتحديد معالم الإصلاح المنشود ووضع ضوابط لتخليق منظومة العدالة وتحديثها والرفع من نجاعتها وفعاليتها وجعلها في خدمة المواطن وتقريبها منه.

فضلا عن كل هذا وجب التنويه بأهمية المخطط الجديد الذي اعتمدته

الوزارة للنهوض بمنظومة العدالة في انتظار أن يحقق الحوار الوطني المرتقب أهدافه المرسومة وهو المخطط الذي سيرسم خارطة طريق المرحلة المقبلة وينهي التردد والتخبط الذي طبع المرحلة السابقة.

ناهيكم عن ورش إصلاح القضاء وما يتطلبه من نصوص قانونية تضع ضوابط لتخليق منظومة العدالة، وتحديثها والرفع من نجاعتها وفعاليتها، وجعلها في خدمة المواطن ، وتقريبها منه.

ثانيا: المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان

سيكون لهذه المندوبية دور أساسي في النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، وتقوية الحوار الوطني حولها وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

كما أن ملائمة النصوص القانونية مع المقتضيات الدستورية والمعايير الدولية سيمر لا محالة عبر هذه المؤسسة الفتية التي نحبذ فكرة ربطها بوزارة العدل والحريات نظرا لما أصبح يحمله اسم هذه الوزارة من مدلول، وتفاديا لتشتيت الجهود وتضارب المبادرات.

كما سيكون لها دور فعال في ربط علاقات تشاركية مع فعاليات المجتمع المدني ذات الصلة.

ثالثا: قطاع السجون

إن المديرية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج تضطلع حسب مدلول تسميتها بمهمتين أساسيتين هما :

- إدارة السجون بكل ما يتطلبه ذلك من تدبير وحكامة وانضباط حفاظا على سلامة السجين وكرامته، فالسجين الذي يجرد من كرامته قد يصبح أكثر عدوانية على مجتمعه.

- العمل على تيسير ظروف إدماج السجين داخل المجتمع كمواطن يؤدي كل ما عليه من واجبات.

إننا في فريق العدالة والتنمية إذ نسجل بإيجابية ما تدل عليه المؤشرات

الرقمية من تحسن ملحوظ لظروف إيواء السجين، نؤكد من جهة على ضرورة مواصلة المجهودات المبذولة للرفع من مستوى السجون المغربية ومطابقتها للمعايير الدولية، مع الإشارة إلى أن الاكتظاظ الذي تعاني منه أغلب المؤسسات السجنية وضعف البنية التحتية للمؤسسات القديمة تعيق عملية تصنيف السجناء ولتجاوز هذه الإكراهات فقد عملت المندوبية في حدود الاعتمادات المرصدة لها على بناء مؤسسات جديدة بمواصفات جديدة، كما نلح بالخصوص على ضرورة تكثيف المجهود في مجال التكوين وإعادة الإدماج وتفعيل الدور الإصلاحي للمؤسسة السجنية.

وسوف لن يتأتى هذا وذاك دون مراجعة جذرية لسياسة الاعتقال، ونظام العقوبات بسن التخفيف، وإعمال عقوبات بديلة بالنسبة للجرائم البسيطة تمكن من إسهام المواطن في أعمال ذات طابع اجتماعي.

رابعا: قطاع الوظيفة العمومية وتحديث القطاعات العمومية

إن الإدارة العمومية مطالبة بمراجعة جذرية للعقليات السائدة والمساطر الثقيلة التي تميزها، ووضع حد للعراقيل المفتلعة، مما خلق جوا من عدم رضا المواطنين على خدمات الإدارة، فهي رافعة أساسية للتنمية والاستثمار، ولن يتأتى لها القيام بهذا الدور من دون إحداث تغيير للعقليات حتى يعلم كل موظف أنه موضوع في المرفق الخاص به ليكون في خدمة المواطنين ، وييسر عليهم الحصول والوصول إلى الخدمات التي يرغبون فيها.

وفي تبسيط المساطر وتوحيدها ، وجمعها تحفيز للمستثمر الذي لا يتحمل طول وتعقد الإجراءات الإدارية.

ولإحداث جيل جديد من الموظفين يعتبر المسؤولية ويقدرها لا بد من تفعيل مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة وربط الترقية بالمردودية والأجر بالعمل، أي إدراج مفهوم التدبير العمومي القائم على النتائج كأساس لأشغال الإدارة العمومية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

ولا تفوتنا هذه المناسبة دون التأكيد مرة أخرى على أن مجهود تخليق الحياة العامة مجهود وطني يتطلب مساهمة الجميع وتعبئة كل الطاقات وكل النيات الحسنة لإنجاحه.

وسوف لن يربح المغرب رهان التغيير إن هو فشل في تخليق الحياة العامة والتنمية.

إننا في فريق العدالة والتنمية لنا كامل الثقة من أن لجنة تتبع البرنامج الإصلاحي للحكومة، التي أعلن عنها السيد الوزير المكلف بالقطاع، والتي ستعمل تحت رئاسة رئيس الحكومة، ستكون أداة فعالة للدفع بدينامية الإصلاح إلى الأمام ، والرفع من وثيرته.

خامسا : قطاع العلاقة مع البرلمان والمجتمع المدني

إننا نحيي من هذا المنبر البرنامج الطموح الذي قدمه السيد الوزير المكلف بالقطاع والذي كشف من خلاله على إستراتيجية متكاملة الجوانب لإشراك المجتمع المدني في الحياة العامة، وفي مجهود التنمية المستدامة.

إن الدور الذي أناطه الدستور بفعاليات المجتمع المدني يضع الوزارة المكلفة بالقطاع في الواجهة، ويقتضي من الحكومة أن تمدها بما يلزم من إمكانات مادية وبشرية لأداء مهمتها على أحسن وجه.

أما على صعيد العلاقة مع البرلمان فإن ما يفرضه الدستور من تكامل بين الغرفتين، وما خص به المعارضة من مكانة متميزة تفرض عليها المساهمة في العمل البرلماني بكيفية فعالة وبناءة ، والدور الأساسي الذي يضطلع به البرلمان من حيث مراقبة عمل الحكومة، والحق في المبادرة التشريعية بإدراج مقترحات القوانين ضمن جدول الأعمال مرة في الشهر على الأقل، وما كرسه القانون التنظيمي لمجلس

النواب من مشاركة للنساء والشباب في تركيبة المجلس، كل هذه المستجدات تقتضي من الوزارة المكلفة بالقطاع مراجعة وسائل عملها للتنسيق المحكم مع البرلمان بغرفتيه، وتمكين البرلمانيين من المعلومة وتسهيل ولوجهم إليها، والحرص على حضور الوزراء إلى البرلمان، والرد على الأجوبة الشفوية بما يلزم من صراحة وموضوعية، والرد على الأجوبة الكتابية خلال الأجل المحدد قانونا

وقد استبشرنا خيرا بالإعلان عن إحداث القناة البرلمانية التي سترى النور قريبا، فإننا نلح على ضرورة العناية بجودة البرامج التي ستبثها هذه القناة، وأن تنكب الحكومة على التفكير في إمكانية نقل كل أعمال اللجان الدائمة بكيفية لا تتعارض مع سرية اجتماعات هذه اللجان، المنصوص عليها في الدستور.

سادسا: الأمانة العامة للحكومة

إن الأمانة العامة للحكومة تضطلع بمسؤوليات أفقية تضفي عليها أهمية إستراتيجية قصوى بالنسبة لنجاعة العمل الحكومي وفعاليته.

فالبرلمان هو واجهة التشريع والأمانة العامة للحكومة تسعى للتحقق من مطابقة مشاريع القوانين المقدمة للبرلمان مع أحكام الدستور وتسعى من جهة أخرى إلى ملائمة القوانين السارية مع أحكام الدستور، وهي مطالبة بتحديث وسائل عملها والرفع من مستوى أطرها.

وإننا نحيي بالمناسبة المجهود الخاص الذي تبدله هذه الوزارة منذ سنتين لتكوين الكفاءات القانونية المتخصصة في العمل التشريعي، ونلح على ضرورة تكثيف هذا المجهود من جهة لمواكبة المبادرات التشريعية لتنزيل المقتضيات الدستورية، ومن جهة ثانية لتطعيم كل القطاعات الحكومية بما يلزم من كفاءات متخصصة في إنجاز النصوص التشريعية.

ومع بلوغ الجريدة الرسمية سنتها المائة، لا بد من التفكير والابتكار لوضع آليات حديثة لتدبير شؤون المطبعة الرسمية، وتحسين حلة الجريدة الرسمية، وتسريع وسائل توزيعها.

سابعا: المجلس الأعلى للحسابات

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

إن هذه المؤسسة الدستورية تلعب دورا رائدا في المراقبة المالية للإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية والتحقق من سلامة العمليات المرتبطة بتنفيذ قوانين المالية.

ومن البديهي القول أن ما يفرضه الدستور من ضرورة ربط المسؤولية بالمحاسبة، ووضع ضوابط الحكامة الجيدة، وما يفتحه مشروع الجهوية المتقدمة من آفاق، كل ذلك يفرض على المجلس الأعلى للحسابات مجهودا أكبر للمواكبة. وإن محدودية الإمكانات المادية والبشرية التي تطبع وضعية المجلس الأعلى للحسابات، لم تعد تتناسب مع المهام الجسيمة التي تضطلع بها هذه المؤسسة.

ويكفي استحضار الحجم الهائل للتصريحات بالممتلكات التي أصبح المجلس يتلقاها للتساؤل عن مدى توفر إمكانية معالجتها بما يلزم من سرعة وفعالية.

وما صرح به السيد الرئيس الأول للمجلس من أن مؤسسته لا يمكن أن تراقب كل الإدارات والمؤسسات العمومية والجماعات المحلية، يقيم الدليل على ضعف الإمكانات التي يتوفر عليها المجلس.

لذا فإننا، إذ نتمن وننوه بما تقوم به الثلة الخيرة من القضاة المحققين المنتمية للمجلس الأعلى للحسابات، نؤكد على ضرورة مراجعة ميزانية هذه المؤسسة لتمكينها من كل الوسائل المادية والبشرية اللازمة، كما نؤكد على ضرورة تفعيل كل المؤسسات الموازية المتخصصة في مراقبة المال العام، وبالخصوص المفتشيات العامة بالوزارات، وتكثيف دور المراقبة الخارجية المستقلة والمحايدة.

وختاما نأمل ولنا أمل في أن تسعى كل القطاعات المشار إليها إلى تحقيق برامجها المسطرة قصد تحقيق الأهداف المرسومة في البرنامج العام للحكومة.

مداخلة
النائب عبد اللطيف بروحو
- قطاعات لجنة المالية-

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

يشرفني بمناسبة المناقشة القطاعية لمشروع قانون المالية لسنة 2012 أن أتقدم بهذه المداخلة التي تهم الميزانيات القطاعية لبعض المؤسسات الدستورية الرئيسية، إضافة إلى القطاعات الأخرى التي تعتبر ذات أهمية بالغة في تدبير المالية العمومية، وتنفيذ السياسات العامة، وترسيخ قيم حسن التدبير وقواعد وأسس الحكامة المالية والتدبيرية والتنموية.

فالوضع السياسي الذي يعيشه المغرب حاليا يعتبر نموذجا بكل المقاييس، نظرا لوجود حكومة منبثقة عن صناديق الاقتراع، وتحظى بمصداقية شعبية غير مسبوقة، وبثقة ملكية غالية، ودعم برلماني مؤكد ومستمر.

كما يعتبر الوضع الاقتصادي والمالي الذي يعيشه المغرب استثنائيا، نظرا لتراكم العجز البنيوي للميزانية خلال السنوات السابقة بنسب خطيرة تؤثر سلبا على برمجة وتنفيذ قوانين المالية اللاحقة، وبنسب استدانة مقلقة تحتاج لمجهود جبار من الحكومة الحالية للتخفيف من تأثيراته المباشرة، إضافة إلى صعوبات الموسم الفلاحي وارتفاع أسعار المواد النفطية عالميا.

وهي كلها عوامل تعتبر محفزة لهذه الحكومة لمراجعة طرق إعداد وتدبير السياسات العمومية، وإجراء إصلاح شامل للمالية العامة، والإصلاح الضريبي المتوازن والمحقق للعدالة الجبائية، والتدبير الفعال للنفقات العمومية بما يُمَكِّن من تحقيق الأهداف وضمان نجاعة التدبير العمومي.

اولا: السلط والمؤسسات الدستورية

البرلمان:

يعتبر البرلمان من بين أهم المؤسسات الدستورية، بحيث يمثل مجلس النواب النتاج الديمقراطي لتنزيل دستور 2011، ويعتبر سلطة دستورية مستقلة وليس مجرد مؤسسة من بين باقي المؤسسات أو القطاعات.

وتعتبر ميزانية المجلس بمثابة الإطار المالي الذي يلخص مجموع اعتماداته المالية، ويتفق الجميع هنا على ضرورة ترسيخ استقلاليته المالية كسلطة تشريعية، وعلى ضرورة تمكين المجلس من الإمكانات المادية والبشرية التي تسمح له بممارسة مهامه الدستورية على أكمل وجه.

وفي هذا السياق، فقد تم فتح حوار مباشر، ولأول مرة، بين مكتب مجلس النواب ورئاسة الحكومة حول ميزانية المجلس، وهي بادرة تجسد استقلالية المجلس كسلطة تشريعية وكمؤسسة دستورية ذات تدبير مالي مستقل، وقد لقي المجلس من رئاسة الحكومة كامل التقدير والدعم بصفته هاته، مما يؤكد مكانة المجلس سياسيا وماليا.

وإذا كان مجلس النواب بصيغته الحالية يحتاج إلى مزيد من الإمكانات المالية ومن وسائل العمل ومن الموارد البشرية، فان ميزانية المجلس لسنة 2012 تضع إطارا علميا لتطوير الوظيفة البرلمانية التشريعية والرقابية، وفسح المجال لتحسين الأداء الدبلوماسي، والتمكن من تسويق صورة حقيقية للمؤسسة التشريعية وتحسين صورتها إعلاميا وشعبيا.

وفي هذا الإطار تعتبر العناية بالعنصر البشري أحد الأوراش الأساسية التي يعتزم المجلس العمل عليها، خاصة وأن الموارد البشرية لمجلس النواب تحتاج لتدبير عادل ومنصف على مستوى الترقيات والترسيم، والمساواة الايجابية في تولي

مناصب المسؤولية، إضافة إلى مراجعة النظام الأساسي لموظفي مجلس النواب، وضمان الحد الأدنى للحقوق الاجتماعية والمالية، ورفع مستوى الخدمات الاجتماعية وتحسين شروط وظروف العمل بالمؤسسة.

ومن جانب أخر، تعتبر ميزانية الاستثمار لمجلس النواب أحد الآليات الأساسية التي ستمكن من توسيع فضاءات الاشتغال وتحسينها، والتي يتعين أن تكون أساس إرساء بنية إعلامية حقيقية تكون أساس ونواة قناة برلمانية طال انتظارها.

رئاسة الحكومة:

أصبحت رئاسة الحكومة في ظل الدستور الجديد ذات مكانة سياسية واعتبارية غير مسبوقة في تاريخ المغرب ،وأصبح رئيس الحكومة يترأس السلطة التنفيذية، ويرأس الإدارة العمومية ،ويشرف على جميع المؤسسات التدبيرية والتنموية.

وعلى هذا الأساس أصبحت رئاسة الحكومة مؤسسة محورية وتحتاج إلى موارد مالية ملائمة لمهامها واختصاصاتها الجديدة ،كما تحتاج لموارد بشرية ذات خصوصية يتعين أن تتألف في عمومها من خبرات وتخصصات تلائم الوضع الجديد والمهام الكبرى والإستراتيجية لرئيس الحكومة.

لكن بالمقابل يبقى إدراج ميزانيات عدد من المؤسسات الدستورية في إطار ميزانية الحكومة ذات طابع انتقالي في انتظار إصدار النصوص القانونية المنظمة لهذه المؤسسات وفق مقتضيات وأحكام الدستور الجديد ،حتى يتم إدراج ميزانياتها السنوية بشكل مستقل داخل الميزانية العامة للدولة.

وهذا ما يتطلب الإسراع بإعداد النصوص التشريعية المنظمة لهذه المؤسسات وإرساء نظام مالي خاص بها حتى يتم ضمان فعاليتها واستقلاليتها المالية عن الحكومة ،ومن قبيل المحكمة الدستورية التي ستعوض المجلس الدستوري الحالي، والمجلس الأعلى للتربية والتكوين الذي سيحل محل المجلس الأعلى للتعليم ،ومجلس

الجالية الذي يعرف جمودا غير مسبوق ويتعين إعادة النظر عاجلا في تركيبتيه وبنيته التنظيمية ،والمجلس الوطني لحقوق الإنسان الذي يحتاج لمراجعة شاملة لنظامه القانوني ولتركيبته التنظيمية ،ومجلس المنافسة ،والوقاية من الرشوة ...ومؤسسات أخرى منصوص عليها من الباب الثاني عشر من الدستور الجديد للمملكة ،خاصة وان هذه المؤسسات تفتقر إلى نظام مالي خاص بها يلزمها على تقديم ميزانياتها أمام البرلمان على غرار باقي المؤسسات الدستورية ،ولا تقدم أية تقارير تهم حصيلة تدبيرها المالي.

المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي من بين المؤسسات الدستورية التشريعية ذات الخصوصية، نظرا لطبيعة مهامها واختصاصاتها الاستشارية والاقتراحية.

وعلى الرغم من حداثة هذه المؤسسة التي أكملت سنتها الأولى، فإن دينامية عملها بدت بجلاء، بالنظر لطبيعة الأشغال التي عكفت عليها وجودة التقارير المنجزة طبقا لوظائفها المحددة في الدستور وفي القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وعلى هذا الأساس يعتبر تفعيل الدور الاستشاري للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي احد الآليات الهامة لتمكين مجلس النواب من امتلاك الخبرة اللازمة استشاريا واقتراحيا.

ويبدو أن برنامج عمل المجلس لسنة 2012 من الأهمية ما يدعو لربط علاقات وظيفية بينه وبين مجلس النواب، خاصة على مستوى أشغال اللجان والمهام التشريعية والرقابية، وتقييم السياسات العمومية.

فبرنامج العمل يضم محاور أساسية تتعلق بانسجام السياسات القطاعية، وحكامة المرافق العمومية، وعلى مدى مساهمة الاقتصاد الأخضر في حماية البيئة وخلق الثروات وإحداث مناصب الشغل، وإدماج الشباب ثقافيا وإعلاميا.

كما أبدى المجلس استعداده خلال هذه السنة للاشتغال على ملفات تندرج في سياق الإصلاحات الكبرى، من قبيل النظام الجبائي، والتماسك الاجتماعي، والمناصفة في مجال الاقتصاد المنتج.

وقد تم الاقتراح على المجلس، إضافة إلى ذلك، أن يوسع مجالات نشاطه ليشمل الإصلاحات المهيكلة التي تعتزم الحكومة إرساءها، من قبيل إصلاح صندوق المقاصة، وبلورة رؤية واضحة لإصلاح صناديق التقاعد، وعلاقة المنظومة التعليمية مع حاجيات السوق.

كما يعتبر ورش الجهوية المتقدمة أهم الملفات المعروضة للدراسة، والتي تتطلب أيضا ملاءمة هيكلة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي مع التقطيع الجهوي المرتقب، عبر مناقشة إمكانية إحداث مجالس اقتصادية واجتماعية جهوية نواكب هذا المشروع الوطني المهيكل لبنية الدولة ولمهامها التنموية.

وتبقى العلاقة بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس النواب أهم المحاور التي يتطلبها مستقبلا إصلاح القانون المنظم لهذه المؤسسة الاستشارية، والذي يتعين أن يتم بالتزامن مع إصلاح ومراجعة النظام الداخلي لمجلس النواب، حتى نضمن حسن استفادة البرلمان من الخبرة والتخصص الموضوعي الذي يمتلكه المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

ثانيا: قطاع الاقتصاد والمالية

يعتبر قطاع الاقتصاد والمالية من أهم القطاعات الحكومية ،نظرا للمهام المرتبطة بتدبير المالية العامة والتوقعات الاقتصادية ،وتعتبر مناقشة ميزانيتها القطاعية مناسبة

للوقوف على أهم المحاور المتعلقة بمهامها ودورها في الإصلاحات المهيكلة.

واسمحوا لي بداية أن انوه وأسجل بايجابية تعامل الحكومة مع تعديلات مختلف الفرق ،وعدم لجوئها للفصل 77 من الدستور) الفصل 51 سابقا (إلا ّمرة واحدة وفي مواجهة فرق الأغلبية وليس المعارضة ،خلافا لما كان يحدث في السابق من استعمال مكثف لهذا الفصل ،وأحيانا بشكل مخالف لصريح الدستور.

وإذا كانت المناقشة العامة قد فصّلت في المحاور الكبرى المتعلقة بمشروع قانون المالية الحالي ،فانه وجب التنويه على الوضوح والصراحة مع المؤسسة التشريعية ومع المواطنين على مستوى المؤشرات والفرضيات المتحكمة في القانون المالي ،مقابل الجرأة الإرادية على مستوى إنعاش الاقتصاد الوطني ،ودعم الاستثمار العمومي ،وبالعناية بالفئات المعوزة ورفع القدرة الشرائية للمواطنين.

ويتعين هنا التأكيد على ثلاثة محاور تشكل ركيزة إصلاح طرق إعداد وتدبير السياسات العمومية على مختلف الأبعاد والمستويات:

مراجعة طرق تدبير المالية العمومية:

حيث يتفق الجميع اليوم على ضرورة إجراء إصلاح جذري للقانون التنظيمي للمالية الذي أصبح متجاوزا ،وقد أبدت الحكومة إرادة واضحة وحقيقية لتغيير بنية وهيكلة المالية العامة ومراجعة آليات النشاط المالي العمومي.

وإذا كانت وزارة الاقتصاد والمالية قد بدأت منذ سنوات في التطبيق العملي لمجموعة من البرامج الواعدة من قبيل التدبير المندمج للنفقات ، وللمقاربة الجديدة المرتكزة على النتائج ،وتوجيه تنفيذ فصول الميزانية عبر ما يسمى بشمولية الاعتمادات ،وكذا عن برمجة الميزانيات على مجال السنوات المتعددة والعقد البرنامج ...فان الأمر يتطلب بشكل عاجل مراجعة شاملة للقانون التنظيمي لقانون المالية.

فهذه الحكومة ،بما تحظى به من ثقة شعبية وملكية وبرلمانية ،لها من الجرأة والشجاعة السياسية ما يمكنها من تبني المشاريع المهيكلة والإصلاحات الكبرى، وعلى رأسها إصلاح القانون التنظيمي للمالية بالتوازي مع تنزيل مقتضيات الدستور الجديد ،خاصة على مستوى التوزيع المتوازن والمنصف للاستثمارات العمومية على مختلف جهات المملكة.

ويعتبر اعتماد البعد الجهوي للميزانية أهم التحديات المطروحة بمناسبة إصلاح القانون التنظيمي للمالية ،خاصة على مستوى المزاوجة Corrélation بين الإصلاح اللامركزي الشمولي عبر مشروع الجهوية المتقدمة طبقا للفصل الأول من الدستور ،وبين دعم وتعزيز سياسة اللاتركيز بصفة أساسية وجعلها أساس البعد المجالي للميزانية العامة للدولة.

إضافة الى ضبط اللامركزية القطاعية الموازية للجهات على مستوى التدبير المالي والتنموي ،كوكالات إنعاش وتنمية الأقاليم ،المراكز الجهوية للاستثمار، وإدماج الاعتمادات المخصصة للمبادرة الوطنية للتنمية البشرية ضمن التنمية الجهوية المندمجة.

الاصلاح الضريبي:

فهذه الحكومة عازمة على بدء ورش الإصلاح الحقيقي، عبر تنظيم مناظرة وطنية في الموضوع، مما سيمكن من وضع تصور متكامل للإصلاح الضريبي، ووضع إستراتيجية واضحة، بأهداف محددة، وبمؤشرات عملية تسمح بتقييم حقيقي لعناصر وأثار هذا الإصلاح، مبنية على فلسفة سياسية وجبائية نابعة من البرنامج الحكومي، كما ستمكن من دراسة طرق تمويل الإصلاح، عبر إطلاق دورة مالية واقتصادية جديدة تضمن انتعاشا اكبر للوضعية الاقتصادية والاجتماعية، وتؤدي عمليا إلى نتائج ايجابية على وضعية المالية العمومية.

تفعيل هيأة التفتيش العام للمالية :

فإذا كانت مراقبة تنفيذ الميزانية العامة تمثل ضرورة وأولوية في ضمان نزاهة وشفافية التدبير المالي للحكومة، فان وجود الإرادة الحكومية لتعزيز هيئات المراقبة والتفتيش والتدقيق والافتحاص يعبر عن انشغال الحكومة بضمان شفافية تدبير الشأن العام.

فالحكومة مطالبة اليوم بإعادة النظر في طريقة اشتغال المفتشية العامة للمالية، ومراجعة نظامها القانوني، وتوسيع مجالات تدخلها وتعزيزها، وتدعيمها بالوسائل البشرية والمادية اللازمة لقيامها بدورها، إضافة إلى تعزيز دور المفتشيات الداخلية بمختلف المديريات المكونة لوزارة الاقتصاد والمالية.

كما يتطلب الأمر أيضا توسيع دائرة مراقبة المال العام، ومراجعة بنية المفتشية العامة وإحداث مفتشيات جهوية للمالية، بما يُمكن الحكومة من التوفر على أداة مجالية للتدقيق والمراقبة التابعة لها، وتسمح لها بمواكبة ورش الجهوية المتقدمة بما يتطلبه من تدبير لاعتمادات مالية هائلة في ظل النظام اللامركزي القادم.

ثالثا: قطاع لشؤون العامة والحكامة

إن هذا القطاع لا يقل أهمية، نظرا لخصوصية مجالات تدخله، ولإشرافه على بعض المفاصل الأساسية المتعلقة بتدبير الشأن الحكومي، وهو يعد من القطاعات الواعدة، والتي وضعت برنامجا طموحا يواكب التحولات الاقتصادية والمؤسساتية بالمغرب، ويشرف على مجالات تدخل في صلب العمل الحكومي، من قبيل الحرص على تفعيل ثقافة المسؤولية والمحاسبة على مستوى التدبير العمومي، وتتبع الشراكات المالية والاقتصادية الدولية للمغرب، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني.

وقد أولت هذه الوزارة عناية بالغة لتطبيق قواعد وأسس ومبادئ الحكامة على مختلف المستويات، كما جسدت هذا الاهتمام الخاص عبر إعادة هيكلة

القطاع الوزاري ليشمل مديرية خاصة بها، وتأكيد مهامها على هذا المستوى، نظرا لاختصاصاتها المتمثلة في الإشراف على تنزيل أسس وقواعد الحكامة على مستوى مختلف القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية، وإصدار ميثاق الحكامة الاقتصادية، وترسيخ ثقافة المسؤولية والمحاسبة.

كما يهتم هذا القطاع بتحسين نجاعة السياسات العمومية وتنمية الاقتصاد الاجتماعي، ووضع تصور يكون أساس النقاش حول إصلاح نظام المقاصة الذي يستنزف المالية العمومية منذ سنوات، وذلك عبر التحكم في كلفة الدعم وتطوير سياسة الاستهداف.

وإذا كانت هذه الوزارة قد وضعت أرضية أولية لإصلاح صندوق المقاصة، فان ذلك يؤكد حرصها على وضع تصور عملي لإصلاح نظام المقاصة كأحد الأولويات المطروحة على هذا القطاع، نظرا للاكراهات التي يعرفها الاقتصاد الوطني والحاجة إلى بلورة تصور عملي للإصلاحات المهيكلة.

رابعا: المندوبية السامية للتخطيط

يعتبر جهاز الإحصاء والتخطيط مؤسسة ذات خصوصية في جميع الأنظمة، نظرا للحاجة الملحة للمعلومة الدقيقة في عملية اتخاذ القرار السياسي وبرمجة الأوراش والمشاريع التنموية.

ويعتبر إصدار الحكومة لحالية للمرسوم المنظم للمندوبية السامية للتخطيط لبنة أساسية في تنظيم هذا المجال وتوضيح وتدقيق دور وضعية هذه المؤسسة، في انتظار تطوير وظائفها وتمكين الحكومة و البرلمان من التوفر على جهاز مستقل للمعلومة الإحصائية، وبشكل يسمح لهذه المؤسسة الولوج لجميع المعطيات التي تمكنها من ضبط توقعاتها ومن تحسين جودة تقاريرها.

وفي هذا السياق يتعين ربط العلاقة بين مهام المندوبية السامية للتخطيط

والدور الرقابي للبرلمان على تدبير المالية العامة، بحيث يلاحظ حاليا انعدام أية علاقة بين نشاط المندوبية ودور البرلمان في تتبع تنفيذ قوانين المالية وفي دراسة قوانين التصفية.

وعلى هذا الأساس، وبالنظر لأهمية إصدار المرسوم المنظم للمندوبية، فان الحاجة تبدو ملحة لتطوير مهامها، ولتمكينها من الولوج إلى المعلومات لدى القطاعات الحكومية والمؤسسات العمومية والجهات والجماعات الترابية، حتى تتبلور لدى البرلمان والحكومة صورة واضحة عن واقع المغرب وأنشطته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

كما يتعين الاهتمام بالموارد البشرية التي تتوفر عليها المندوبية، وتعزيزها ضمانا لاستمرارية الخبرة لدى هذه المؤسسة، إضافة إلى اعتماد النظام الأساسي للباحث الإحصائي، والذي سيمكن من الاستقرار المادي والوظيفي للأطر البشرية لهذه المؤسسة.

تلكم السيد الرئيس، السادة الوزراء، السيدات والسادة النواب. أهم المحاور المرتبطة بالمناقشة القطاعية لمشروع قانون المالية 2012 على مستوى هذه القطاعات الحيوية.

وتبقى هذه الحكومة، بما لديها من رصيد ديمقراطي ودعم شعبي وبرلماني، في مستوى التحديات والطموحات التي عبر عنها الشعب المغربي، وسنساندها لما فيه الخير والمصلحة لهذا البلد.

مداخلة
النائب مصطفى إبراهيمي
- القطاعات الاجتماعية -

التشغيل والتكوين المهني

في مجال التشغيل:

إذا كان مشروع القانون المالي 2012 قد جاء بتخصيص 26000 منصب مالي للقطاع العام وهو يتجاوز بكثير متوسط السنوات الماضية (17000)، إلا أنه للنهوض بالمسؤولية المتعلقة بتوفير مناصب الشغل الضرورية لاستمرارية أداء المرفق العمومي وبتحقيق الحد الأدنى من خدماته، وبرفع نسبة التأطير في القطاعات الاجتماعية الحساسة كالتعليم والصحة والتنمية الاجتماعية، و لمواجهة الخصاص الذي خلفته المغادرة الطوعية والتوقعات المرتبطة بالخصاص الناتج عن اتساع الحاجيات ومخلفات الإحالة على التقاعد وجب على الحكومة بذل مجهودات أكبر في السنوات المقبلة.

وفيما يتعلق بسوق الشغل فإن الاختلالات التي يعرفها اليوم يطرح ثلاث أنواع من البطالة بالمغرب منها:

بطالة غياب الملائمة الكمية: وتعزى إلى عدم خلق مناصب الشغل الكافية من طرف الاقتصاد الذي بلغ نسب نمو معتبرة دون التقليص من مخزون البطالة إلى أقل من مليون شخص؛

بطالة غياب الملائمة النوعية: بين العرض والطلب لليد العاملة، وما يمثله ذلك من خلل في ملائمة التكوين لحاجيات سوق الشغل؛

البطالة الاختلالية : والتي تشير إلى وجود ثغرات في هياكل وآليات الوساطة، مما يتطلب حكامة جيدة وأشكالا جديدة للتنظيم وملائمة التشريعات الحالية مع متطلبات سوق الشغل.

وانطلاقا من هذا التشخيص نتفق وندعم تدابير السياسات العمومية التي جاء بها البرنامج الحكومي من خلال سياسة إرادية عبرت عن التزامات واضحة وقوية

في مجال التشغيل والحماية الاجتماعية والذي اعتمدت فيه على ما يلي :

- مواصلة بناء اقتصاد وطني قوي ومنتج للثروة باعتبار ذلك هو المدخل الحقيقي للتشغيل المنتج ؛مع ضرورة ربط نسبة النمو بالتشغيل.
- تعزيز فعالية الاستثمار العمومي المنتج للثروة والشغل.
- تحقيق نسبة نمو (معدل 4,2 %) مع ضبط التضخم.
- وتخفيض البطالة بنقطة واحدة (8%).
- إصلاح صندوق المقاصة لدعم القدرة الشرائية و الاستهلاك الداخلي.
- تتبع تنفيذ وتطوير برامج التشغيل القائمة (تأهيل، إدماج و مقاولتي) وتحسين جدواها، مع اعتماد برامج جديدة مثل :
- برنامج»تأطير» : 50 ألف منحة لحاملي الشهادات المعطلين
- برنامج «مبادرة».
- إدماج الاقتصاد غير المهيكل الذي يساهم بشكل مهم في تقليص البطالة وإحداث 26 % من مناصب شغل من خلال برنامج «استيعاب» لمعالجة إشكالية هشاشة الشغل بهذا القطاع و محاربة الشغل الناقص وغير اللائق.

وإذ نثمن ما جاء في التصريح الحكومي من التزامات بمضاعفة مردودية التشغيل الذاتي من خلال:

- مواكبة المقاولات الجديدة وتمكينها من ولوج الصفقات العمومية؛
- إحداث صندوق التعويض عن فقدان الشغل؛
- صندوق التماسك الاجتماعي.

إلا أن تعزيز احترام قوانين الشغل واحترام شروط الصحة والسلامة، وتعزيز ثقافة الحوار الاجتماعي، وكذا الالتزام بتعزيز الديمقراطية الاجتماعية والحماية الاجتماعية وإصلاح نظام التقاعد تبقى أوراشا مفتوحة تحتم على الحكومة والفرقاء الاجتماعيين والاقتصاديين الانكباب عليها لإيجاد الحلول المناسبة للأجير والمقاولة والاقتصاد الوطني لرفع تحديات المنافسة والأزمة الاقتصادية. مما يفرض تنزيل التشريعات اللازمة فيما يتعلق بتأسيس النقابات أوتنظيم حق الإضراب.

وفي هذا الإطار ونظرا للدور الذي يمكن أن تقوم به مفتشية الشغل في تحسين علاقات الشغل والتخفيف من حدة التوترات الاجتماعية فإنه يجب العمل على تعزيز قدراتها وإمكانياتها المادية و اللوجيستيكية لتغطية جميع المؤسسات الخاضعة لتشريع الشغل مع توسيع صلاحياتها القانونية.

أما في مجال طب الشغل واحترام شروط الصحة والسلامة، فهو يعرف بدوره بعض الاختلالات اللازم تداركها أهمها قلة الأطباء المعنيين بذلك مع الإشارة إلى ضرورة تطبيق ما جاء في مدونة الشغل بهذا الخصوص.

التكوين المهني

وفيما يتعلق بالتكوين المهني فإننا نسجل التطور الكمي دون النوعي الذي عرفه التكوين المهني كما نسجل أن الطاقة الاستيعابية لا تزال غير كافية بالمقارنة مع الطلب المتزايد حيث بلغ عدد المتبارين أربعة طلبة على المقعد الواحد.

وتبقى قضية ملائمة التكوين مع الحاجيات المتجددة من الأطر والكفاءات التقنية المتخصصة سواء في المجالات الاجتماعية أو التقنية كالمهن الجديدة ذات الصلة بالتكنلوجيات الدقيقة، أحد المداخل للنهوض بالتكوين المهني وتوفير يد عاملة وأطر تقنية ذات تكوين عالي يتلائم مع الحاجيات الوطنية والعالمية المتزايدة.

ولترشيد أفضل للتكوين المهني في أفق تحقيق الأهداف المتوخاة منه، لابد

من التفكير في إمكانية مراجعة التخصصات بالتكوين المهني حسب تقلبات حاجيات سوق الشغل ومستجدات الساحة الوطنية.

الصحة

يعتبر الحق في الصحة، حقا دستوريا، وحقا من حقوق الإنسان، وكذا رهانا تنمويا، ومطلبا من المطالب الاجتماعية، والإجراءات التي وردت في الميزانية الفرعية لوزارة الصحة برسم السنة المالية 2012 تأتي في غالبيتها للاستجابة لهذه الحقوق، والنهوض بهذا القطاع يعد مؤشرا حقيقيا للتطور و للعدالة الاجتماعية ولا يمكن الحديث عن أي ديمقراطية ما لم يتم دمقرطة وتيسير الولوج للعلاجات بشكل عادل بين الجهات والفئات والأجيال .

ولعل تردي الخدمات وغياب التوزيع العادل للعرض الصحي من مؤسسات ووسائل التشخيص والعلاج بين العالمين القروي والحضري ثم بين الفئات، وقلة الموارد البشرية تعد من بين الاختلالات البارزة للوضع الصحي بالمغرب .

وتأتي ميزانية 2012 بحوالي 12 مليار درهم أي بزيادة 10 بالمائة مقارنة بالسنة الماضية، ومن أهم مرتكزاتها:

تحسين الحكامة داخل القطاع الصحي

تنظيم وتحسين عرض الخدمات الصحية كالخدمات الاستعجالية وصحة الأم والطفل والأدوية وتدعيم العرض الاستشفائي وعرض العلاجات الأولية والصحة القروية.

التغطية الصحية وتعميم نظام المساعدة الطبية ل 8،5 مليون من ذوي الدخل المحدود والتغطية الصحية للمهن الحرة.

إلا أن صرف ميزانية الاستثمار رغم ضعفها (15 بالمائة) لا يتجاوز

النصف مما يعد مشكلا هيكليا يجب الانكباب عليه، و هذا يطرح مشكل الحكامة، هذا الوضع ينعكس سلبا سواء على الموارد المادية أو البشرية وتخصيص 2000 منصب مالي يعد دفعة مهمة لسد الخصاص لكنه لا يمكن من بلوغ العتبة الحرجة أي 5،2 بالمائة .

أما مشكل وفيات النساء والأطفال فلا زالت نسبته عالية، بالرغم من التطور الملحوظ من 227 إلى 132 وفاة مما يستوجب ضخ كل الطاقات والإمكانات لبلوغ الأهداف الطموحة لخفض هذه النسب إلى 50 للنساء و20 للألف بالنسبة للأطفال

فيما يتعلق بالأدوية والصيدلة: فإعطاء أهمية لوضع سياسة دوائية، والعمل على تخفيض أسعار الأدوية بشكل ملحوظ، والرفع من صرف ميزانية الصيدلية المركزية لوزارة الصحة التي لا تتجاوز 48%، و تشجيع الدواء الجنيس والصناعة الدوائية الوطنية وتعزيز دور الصيادلة بالقطاع العام والخاص خدمة للمواطن المريض في أفق إرساء تغطية صحية شاملة .

كما يجب توسيع و تعزيز مجموعة من البرامج الصحية ومراجعة بعضها كبرنامج مرض السل الذي ما فتئ يسجل نسبا عالية، مع خلق شراكات مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني .

الشباب والرياضة

لازال الشباب يشكل القاعدة الواسعة للنسيج الديموغرافي المغربي، والاستثمار فيه هو استثمار في ثروة المستقبل، لذا وجب على الحكومة استثمار الدراسات التي أعلنت نتائجها منذ مدة المندوبية السامية للتخطيط حول التحديات التي سيواجهها الشباب في أفق 2014. (الاستقرار العائلي، التشغيل ،التعليم، فقر الشباب، الصحة، المخدرات والتأطير).

مما يتطلب سياسة عمومية شاملة ومندمجة ومطبوعة بطابع الاستقرار

في مجال الشباب، سياسة تتعامل مع الشباب بوصفه فاعلا، لا على أساس مجرد موضوع لتدبير الوقت الثالث.

سياسة تؤسس لثقافة المواطنة والمسؤولية و تحصن شبابنا من الثقافات الهدامة الوافدة التي سرعت بانتشار عدة آفات اجتماعية متعددة، مثل تعاطي المخدرات و الفساد هذا فضلا عن تأسيسها لضعف الانخراط في الحياة العامة حيث كشفت بعض الدراسات أن أقل من 8،2 بالمائة من الشباب ممن ينخرطون بالجمعيات و أقل من 1 بالمائة بالأحزاب السياسية.

وحتى نتمكن من بلورة أداء عمومي قادر على الإجابة على تحديات الشباب المتنامية لابد لنا في البداية أن نؤكد على بعض المقتضيات المنهجية عند تعاطينا للمسألة الشبابية :

ان القضايا الشبابية هي قضايا ذات طبيعة شاملة وأفقية تتخلل أكثر من قطاع حكومي.

ضرورة الإسراع بتأسيس المجلس الأعلى للشباب وإخراج قانونه التنظيمي.

الاعتناء بالمعهد الوطني للشباب والديمقراطية ودعمه مع إيلاء الأولوية للمنظمات الشبابية، ومن بين الإجراءات المقترحة :

- استحداث بطاقة الشباب لتيسير استفادة الشباب من الخدمات الاجتماعية والثقافية والسياحية
- استفادة الشباب والطلبة من الخدمات بالأحياء الجامعية والداخليات. ونثمن إقدام الحكومة على الرفع من قيمة المنح و العمل على إخراج التغطية الصحية للطلب.
- إعفاء الشباب المقبلين على الزواج من الضريبة على الدخل.

البرنامج الوطني للتخييم:

يعتبر من أهم البرامج الحالية وأكبرها حيث أن التسيير لمديرية الشباب والطفولة نسبة كبيرة منها مرصودة لهذا البرنامج وبالرغم من ذلك يجب العمل على :

- توفير الجودة وتغليب الكيف على الكم ؛
- تهييئ البنية التحتية لفضاءات التخييم ؛
- ضمان الأمن والسلامة ضرورة إعمال هيئات المراقبة؛
- ضرورة معالجة التلاعب في المنح و الصفقات ؛
- العمل على تطوير مضامين التكوينات والتداريب؛
- تشجيع دور الجمعيات العاملة باعتبارها الشريك الأساس للوزارة و الزيادة في الدعم الموجه لها.

مراكز حماية الطفولة ولدور الشباب

يتعين إعادة النظر في دور و تدبير مراكز حماية الطفولة.

و إعادة الاعتبار لدور الشباب مع تطوير البرامج وأليات اشتغالها و الرفع من أعدادها (540 دار شباب لملايين الشباب؟؟).

قطاع الرياضة:

إن إقصاء الفريق الوطني من كأس إفريقيا الأخيرة بالرغم من استقدام مدرب براتب سري ومستفز و بدون أداء للضرائب هي عنوان واقع هذا القطاع الدي كان قطاعا ريعيا للانتهازيين الذين لا يمتون للرياضة الفردية و لا الجماعية

منها بصلة ،و هو يعرف مجموعة من الاختلالات المنافية لنبل أهدافه، بعيدة عن توصيات المناظرة سواء تعلق الأمر برياضة النخبة أو الرياضات الشعبية، لذا ندعو الحكومة إلى تفعيل التوصيات الصادرة عن المناظرة واتخاذ إجراءات جريئة و خصوصا ما تعلق منها ب:

إعادة النظر في نظام الحكامة و دمقرطة الجامعات؛

توسيع نطاق ممارسة الرياضة لتشمل المناطق المحرومة وذوي الاحتياجات الخاصة؛

تأهيل الرياضة المدرسية والجامعية؛

ملاءمة الإطار القانوني مع التطورات التي يعرفها القطاع ؛

إخراج قانون وكالة محاربة المنشطات.

كما يتعين ضرورة ضمان حق النساء والفتيات للولوج للتربية البدنية و الرياضة دون تمييز على أساس اللباس أو المجال، وتمكينهن من أوقات وتجهيزات رياضية خاصة باحتياجاتهن واحترام خصوصيتهن (المواثيق الدولية) .

التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية :

إن تشخيص الوضعية الاجتماعية لا تبعث على الكثير من الارتياح و يظهر ذلك من خلال المؤشرات التالية :

- تراجع مؤشر التنمية من 114 (2010) إلى 130/182 (2011)؛
- الفقر 8، 5 مليون؛
- السكن: عجز 700 وحدة و بقاء 43 مدينة صفيحية مع زيادة 117 ألف منزل صفيحي؛

- البطالة: أكثر من مليون ، 24 بالمائة من حاملي الشهادات؛
- الأمية: 30 بالمائة ؛
- الهدر المدرسي :8،10 بالمائة ثانوي و 18 بالمائة الجامعي؛
- وفيات الأطفال و النساء: 32 و 13؛
- الطلاق: 60 ألف حالة، 1ط/ 5ز بمقابل 1ط/ 7ز قبل عشر سنوات والسؤال هل المشكل تزويج القاصر أم النسب العالية للطلاق وتأخر سن الزواج؛
- مديونية الأسر: 26 بالمائة من القروض موجهة للأسر ب 169 مليار درهم؛
- تمركز الثروة والفوارق بين الجهات والفئات: 10 بالمائة ممكنون من 50 بالمائة من PIB و5 جهات تنتج 60 بالمائة من PIB.

لذا فنحن في فريق العدالة والتنمية نعي بأن النهوض بمجال التنمية الاجتماعية هو مجال أفقي و لوزارتكم الدور المحوري في التنسيق بين مختلف القطاعات لسن سياسة التقائية وهذا ممكن مع هذه الحكومة التي تتوفر على الإرادة السياسية والدعم الشعبي والصلاحيات الدستورية. ونحن نثمن ما جئتم به السيدة الوزيرة المحترمة من استراتيجية 2012-2016 لتوحيد القطب الاجتماعي من المؤسسات الخاضعة لوصاية وزارتكم كالتعاون الوطني ووكالة التنمية الاجتماعية في تقاطع مع ما تقوم به المبادرة الوطنية للتنمية البشرية لما يطرح ذلك من إشكالية تداخل الصلاحيات

ونحيي السيدة الوزيرة لتلبيتها لطلب اللجنة بإحضار لوائح الجمعيات التي استفادت من دعم الوزارة مما مكن أعضاء اللجنة من الوقوف على عدة اختلالات منها استفادة بعض الجمعيات من أكثر من دعم في نفس السنة من الوزارة و التعاون الوطني والوكالة بل من أكثر من مديرية بالوزارة بلغت عدة ملايين من الدراهم وتخصيص بضعة آلاف من الدراهم لجهات كاملة مما يعد ريعا وجب فتح تحقيق

في مآلات هذا الدعم ومعاييره و وقعه الاجتماعي .

وقد ارتكزت استراتيجية مرحلة 2016-2012 على العناصر الآتية:

- تأطير العمل الاجتماعي ومواكبته وهيكلته؛
- النهوض بالعمل التكافلي والتضامني ؛
- العمل على تحقيق الإنصاف والمساواة والعدالة الاجتماعية من خلال :
- الترسيخ المؤسساتي للمساواة ؛
- مناهضة جميع أشكال التمييز والعنف؛
- الإدماج الاجتماعي عبر التمكين الاقتصادي ؛
- خلق تكافؤ الفرص.

وذلك في تناغم تام مع جاء به الدستور خاصة الفصل 19 على تمتيع المرأة والرجل على قدم المساواة بالحقوق والحريات المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما نص في مقتضيات أخرى على ضرورة تكافؤ الفرص بين الرجال والنساء في ولوج الوظائف ومنه تم التأكيد على تبني مقاربة مندمجة بين كل القطاعات الحكومية والجهات النسائية والحقوقية و السعي لتحقيق المناصفة.

وعلاقة بتكافؤ الفرص، فإن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة تعاني من تمييز كبير ووضعية اجتماعية واقتصادية صعبة، سواء على صعيد المجتمع أو على صعيد الأسر التي تتكفل بإعالتهم، مما يستدعي من الحكومة رصد اعتمادات مالية خاصة لهذه الفئة ضمانا لتكوينها وإدماجها في سوق الشغل بل وفي كل السياسات العمومية .

وبخصوص الفقر فالتدابير الأفقية لدعم القدرة الشرائية (المقاصة) وتعميم نظام المساعدة الطبية RAMED. ودعم السكن الاجتماعي ودعم التشغيل وصناديق التكافل والتماسك الاجتماعي والتعويض عن فقدان الشغل وغيرها من التدابير، تدل فعلا على أن هذه الحكومة، حكومة اجتماعية بامتياز بالرغم من الأزمة الاقتصادية.

مداخلة
النائبة سعاد الشيخي
- لجنة القطاعات الإنتاجية-

بخصوص مشروع قانون المالية 2012 المتعلق بالقطاعات الإنتاجية، فإننا نلمس حرص الحكومة على إعطاء إشارات قوية لمختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين في ظل إكراهات الظرفية العالمية والإقليمية والوطنية وذلك من خلال تكثيف الاستثمار العمومي (188,30 مليار درهم) لتوفير التمويل اللازم لمواصلة الأوراش الكبرى ومتابعة الاستراتيجيات القطاعية ودعم التشغيل واعتماد تدابير استعجالية لمواجهة تأخر التساقطات المطرية.

كما نلمس حرص الحكومة على تطوير مقاربة مندمجة لتدبير السياسات التنموية باعتماد البرامج التعاقدية القطاعية المندمجة وتكريس مبادئ النجاعة والفعالية والتنسيق.

أما فيما يخص تأهيل العالم القروي والمناطق الجبلية نثمن مجهودات الحكومة على توفير التجهيزات والخدمات الأساسية ، وكذا تحسين ظروف عيش هذه الساكنة من خلال تخصيص ما يناهز 20 مليار درهم عبر مختلف البرامج العمومية ، بالإضافة إلى توسيع مجال تدخل صندوق التنمية القروية ليشمل تنمية المناطق الجبلية مع رفع إمكانياته المالية إلى 1 مليار درهم.

كما نلمس حرص الحكومة على دعم القطاع الفلاحي والعالم القروي من خلال رصد اعتمادات مالية تقدر ب 1.53 مليار درهم تخصص بالأساس لحماية الماشية بالمناطق المتضررة والحفاظ عليها، وفي هذا الإطار ندعو الحكومة لمواصلة التعبئة والتتبع الميداني والتفاعل الفوري مع تطورات الوضع وتقديم الدعم اللازم للفلاحين المتضررين وللعالم القروي.

وفي مجال الصيد البحري نلمس حرص الحكومة على تفعيل المخطط الوطني لمراقبة جودة الأسماك والحد من الصيد غير المرخص وغير المقنن ودعم الصيد الساحلي والتقليدي وفي هذا الاطار نؤكد على ضرورة إعادة النظر في مهام المكتب الوطني للصيد ووضع مساطر وشروط شفافة تؤطر عملية الولوج إلى

الثروة السمكية على أساس دفاتر التحملات، كما ندعو الحكومة إلى الإسراع بإعلان لائحة المستفيدين من رخص الصيد في أعالي البحار.

كما نثمن التوجه الصناعي الذي انطلقت فيه بلادنا عبر مواصلة إنجاز أقطاب صناعية مندمجة مخصصة لخدمات المرحلة ولصناعة السيارات وأجزاء الطائرات ،بالإضافة إلى تكثيف الإجراءات الهادفة إلى إنعاش استثمار القطاع الخاص في المهن العالمية للمغرب وتعزيز التكوين في هذا المجال.

كما نؤكد على ضرورة تحسين مناخ الاستثمار والأعمال، سواء من حيث تبسيط المساطر أو توفير التمويل والتسويق وجو الشفافية وإصلاح القضاء.

وندعو الحكومة إلى إيلاء الأهمية للبحث العلمي وإحداث جسور حقيقية بين الجامعة والمقاولة.

أما بالنسبة للقطاع التجاري فنثمن الإعلان عن المقاربة الجديدة لتنظيم التجارة المتجولة بشراكة مع قطاع الداخلية ، وتفعيل المخطط التوجيهي لأسواق الجملة بشراكة مع القطاعات المعنية.

كما نثير انتباه الحكومة إلى خطورة توسيع الفضاءات الكبرى على حساب شريحة التجار الصغار ،الذين تزداد معاناتهم اقتصاديا واجتماعيا ،وندعو إلى العناية بهم على مستوى التغطية الصحية والدعم الفني والمواكبة والتأهيل وندعوا إلى التعجيل بإخراج النصوص التنظيمية المرتبطة بحماية المستهلك.

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيا الحديثة، نلمس حرص الحكومة على مواصلة تجهيز وربط المؤسسات التعليمية بالانترنت وتمكين 43.400 طالب من حواسب موصولة بالانترنت وإنجاز برامج لتعميم تكنولوجيا المعلوميات في التعليم العالي ومواصلة تحسين وتطوير الخدمات المقدمة في إطار برنامج الحكومة الإلكترونية،بالإضافة إلى متابعة تفعيل برنامج مساندة الذي يهدف إلى تمكين

المقاولات الصغرى والمتوسطة من الولوج إلى المعلوميات، وبهذه المناسبة ندعو الحكومة إلى مزيد من الجهد من أجل العمل على تخفيض سعر المكالمة الهاتفية بالمغرب والعمل على التغطية الشاملة للمناطق البيضاء لخدمات الاتصالات وتعزيز المناطق المغطاة.

وفيما يخص قطاع التجارة الخارجية، نثمن إدماج هذا القطاع ضمن اختصاصات وزارة التجارة والصناعة والتكنولوجيات الحديثة تعزيزا للمقاربة المندمجة المتكاملة التي أسست عليها حكومتكم وضع وتنزيل كل سياسة عمومية، كما جاء في البرنامج الحكومي.

كما نلمس حرص الحكومة على مراجعة نظام تشجيع الصادرات لجعله أكثر تنافسية مع توضيح طبيعة مهام المتدخلين في هذا المجال ، بالإضافة إلى توسيع وتنويع العلاقات التجارية الدولية والاستفادة الفعالة من اتفاقيات التبادل الحر الموقعة مع أكثر من 50 دولة ومتابعة تأهيل الإطار المؤسساتي للقطاع.

إلا أننا نسجل وبكل أسف العجز البنيوي للميزان التجاري والذي بلغ 48 % في 2011 ، بالإضافة إلى ميزان الأداءات الذي أصبح سالبا للسنة الرابعة على التوالي .

إننا في فريق العدالة والتنمية نؤكد على ضرورة تكامل مخطط المغرب المصدر مع باقي المخططات القطاعية لإنعاش الصادرات ومعالجة الاختلال البين للميزان التجاري مع كل الدول التي تربطنا بها اتفاقيات التبادل الحر.

وهنا ندعو الحكومة إلى دراسة آثار هذه الاتفاقيات على الاقتصاد الوطني وإلى تأهيل حقيقي للبنيات الإنتاجية الوطنية لتصمد في وجه المنافسة، كما نؤكد على أولوية العلاقات المتعددة الأطراف على العلاقات الثنائية، حيث أن المغرب من الاقتصاديات النامية والمجال الأول يعطيه ضمانات أكثر للنجاح.

بالنسبة لقطاع السياحة، نلمس حرص الحكومة على جعل المغرب من ضمن الوجهات السياحية العشرين الأولى في العالم في أفق 2020 وجعله وجهة سياحية مرجعية في مجال التنمية المستدامة في منطقة البحر الأبيض المتوسط وذلك من خلال إثراء وتوسيع العرض السياحي الثقافي والطبيعي (إعادة تأهيل المدن العتيقة والقصور والقصبات) وإحداث منتوجات موضوعاتية وتعزيز السياحة الداخلية.

وهنا نجدد دعوتنا إلى إعطاء السياحة الداخلية العناية اللازمة وملاءمتها مع طبيعة الأسر المغربية وقدرتهم الشرائية وإخراج منظومة السياحة المسؤولة إلى الوجود عبر تفعيل اللجنة الوطنية للسياحة المسؤولة.

بالنسبة لقطاع الصناعة التقليدية، نثمن عاليا الارتقاء بقطاع الصناعة التقليدية إلى مستوى وزارة في الحكومة الحالية، كما نثمن حرص الحكومة على تعزيز البنيات التحتية للإنتاج والتسويق ،عبر انجاز وتهيئة قرى ومركبات للصناع التقليديين، كما نثمن الاشتغال على مشروع قانون الحرف الذي سيعمل على تنظيم العاملين بهذا القطاع.

وندعو الحكومة الى توفير ودعم المواد الأولية التي ليست في متناول القدرة الشرائية للصانع التقليدي، كما ندعو الحكومة لحماية مجموعة من الحرف من الانقراض والاهتمام بالوضعية الاجتماعية للصانع التقليدي.

مداخلة
النائب عمر الفاسي فهري
- قطاعات لجنة البنيات الأساسية-

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات النائبات والسادة النواب المحترمون.

يشرفني أن أتقدم بين أيديكم ملاحظات ومقترحات فريق العدالة والتنمية حول مشروع الميزانيات الفرعية لوزارة التجهيز والنقل ووزارة الطاقة والمعادن والماء والبيئة، والمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر وهي قطاعات أساسية ترنو توفير البنيات التحية لتحسين التنافسية الاقتصادية واستدامة لنهضتنا الوطنية، وتحسين ظروف عيش ساكنتنا الحضرية والقروية. وسأتناول هذه الميزانيات الفرعية من خلال أهداف ومرتكزات البرنامج الحكومي الذي صادق عليه مجلسنا الموقر، القائمة على الاندماج والتشارك والحكامة الجيدة.

السيدات والسادة، لقد سجلنا من خلال عروض السيدين الوزيرين والسيد المندوب السامي تنزيلهم للبرنامج الحكومي من خلال استراتيجيات قطاعية تميزت كل منها برصد لمقومات القطاع، وتشخيص لما يفرضه واقعه من فرص وإكراهات، تمكنت من صياغة أهداف ملموسة ومؤشرات مدروسة، وذلك لتمكين مجلسنا الموقر من القيام بواجبه الرقابي في ظروف ملائمة من الشفافية والفاعلية، والوقوف على الانجازات والاختلالات الظرفية أو الهيكلية وتداركها في الوقت المناسب من طرف الجهة المعنية.

وهكذا، وجدنا وزارة التجهيز والنقل تؤسس مشروعها على ثلاثة أهداف محورية هي التنافسية والتنمية العادلة والمستديمة، وجودة وسلامة خدمات النقل، والحكامة الجيدة الداعمة للشفافية والفاعلية.

ولعل التحديات المرتبطة بإنجاز هذه الأهداف تكمن في تحقيق الاندماج والتوازن بين الأوراش الكبرى وفك العزلة على العالم القروي، وبين مساهمة كل من الإدارة والمقاولات المغربية ومكاتب الدراسات في إنجاح المشاريع المزمعة،

وبين إحداث طرق جديدة والمحافظة على رصيد طرقي مهدد بالزوال، وبين مناطق وجهات في المملكة مربوطة بمختلف الشبكات، وجهات تشتكي من تهالك بنياتها التحية كالجهة الجنوبية الشرقية، وبين تحسين جودة خدمات النقل وتوفير ظروف السلامة الطرقية، وأخيرا وليس آخرا بين مصالح المهنيين وخدمة المواطنين.

من هذه التحديات أيضا تفعيل وإنجاح الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، وبين الدولة والجماعات المحلية والمجتمع المدني وهو ما من شأنه أن يجعل القطاع شريان حياة يدب في مختلف ربوع هذا الوطن العزيز، حاقناً لدماء أبنائه جراء التزايد المضطرد لحوادث السير وما تجره من كوارث تستوقف كل الفعاليات، ويجعلنا ندعو لإعادة النظر في مدونة السير كإطار للفعل القانوني والمؤسساتي مع الإجراءات المصاحبة من تشوير أفقي وعمودي، ومن صيانة طرقية ناجعة، ومن تكثيف للتحسيس والتأطير في صفوف المستعملين لهذه الخدمة الحيوية.

وتبقى الحكامة الجيدة للقطاع مبنية على مقاربة عقلانية ومندمجة تتعدى نشر لائحة أصحاب المأذونيات إلى الارتقاء بالموارد البشرية لضمان مزيد من التميز ومزيد من التشغيل، والى مزيد من الانفتاح والإنصاف وتيسير الخدمات.

ولعل الفرصة سانحة لتعميق النقاش في دراسة مشاريع طرقية جديدة تربط الجهات الوسطى للمملكة بالجهة الشمالية، والجهة الجنوبية الشرقية وفي التدبير المستدام لمقالع الرمال، أو في النقل الطرقي وكيفية تطوير البنيات اللوجستيكية وذلك من خلال أيام دراسية متخصصة.

السيدات والسادة، لعل قطاع الطاقة والمعادن من أهم روافد الاقتصاد الوطني إذ يسهم في الناتج الداخلي الخام بنسبة 13% وفي قيمة الصادرات الوطنية بنسبة 27%، ولعل السياسة الحكومية المعروضة على أنظارنا في هذا القطاع تروم استكمال وتكثيف برامج التنقيب على المعادن والهيدروكاربونات ومخطط التجهيز الكهربائي وبرنامج الكهربة القروية وبرنامجا مندمجا للطاقة الشمسية والطاقة

الريحية والنجاعة الطاقية. ونحن إذ نثمن الجهود المبذولة في هذه المجالات، نرى أن التركيز يجب أن ينصب على تحقيق التوازن بين المشاريع الكبرى لقطاع الفوسفاط، والمناجم الصغرى الخاصة كبقية الثروات ذات الدور الاجتماعي ثم الاقتصادي، وعلى تحقيق الاندماج بين المدرسة الوطنية للصناعات المعدنية ومحيطها المهني، مع الاستمرار في تشجيع التنقيب على المعادن وتدعيم البنيات التحتية للمناطق الغنية بهذه الثروات، وعلى تأسيس شراكة فعالة ومستدامة بين القطاع العام والقطاع الخاص.

لايفوتنا التذكير بالتأخر الملموس الذي شهدته وثيرة إنجاز الخرائط الجيولوجية، بعد توقف مديرية الجيولوجيا عن أداء دورها في إعداد وطبع هذه الخرائط التي تعتبر عاملا أساسيا من عوامل إنجاح التنقيب على الموارد الجوفية، معدنية كانت أو طاقية أو مائية، إضافة إلى تدعيم الاندماج والشراكة بين مؤسسات البحث العلمي والتقني ومؤسسات الاستغلال المعدني.

أيها السيدات والسادة، يلعب قطاع الماء، كما تعرفون، دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية، وعليه، كان المغرب من الدول السباقة لإعداد سياسة مائية عقلانية ومندمجة يؤطرها قانون يتعدى الجوانب المؤسساتية والقانونية إلى الجوانب المالية والتقنية، ويرشد ثقافة التوزيع العادل والتضامني لهذه الثروة الوطنية، مما مكن بلادنا من تجنب كوارث إنسانية وبيئية في فترات الجفاف والفيضانات، ومن التأقلم مع التغيرات المناخية. ونحن إذ نثمن الإستراتيجية الوطنية للماء، فإننا نلاحظ بارتياح خدمتها لأهداف البرنامج الحكومي، من خلال التدبير المستدام والمسؤول لهذه الموارد سواء فيما يخص تدبير التوازن بين الطلب ثم العرض، أو فيما يخص التوازن بين الحماية والاستهلاك أو فيما يخص أوراش الإصلاح على مستوى الإطار القانوني والإداري والبشري.

ورغم ما اتسمت به هذه السنة من نقص في الموارد المائية، فقد بعثت الأمطار الأخيرة الأمان في إنقاذ السنة الفلاحية والهيدرولوجية من خلال البحث عن

الاندماج والتوازن بين صيانة المنشآت المتقادمة وتهيئة منشآت جديدة، أو من خلال تحقيق الاندماج بين السياسات والانجازات الكفيلة بالحماية العالية وتجهيز السافلة بل ومن خلال متابعة تزويد المجال القروي بالماء الصالح للشرب، وتأمين هذا التزويد بالمجال الحضري، ومحاربة هدر وتبذير المياه في شبكات السقي وماء الشرب؛ وتبقى الحكامة الجيدة هي الدعامة الأساسية للسير قدما في انجاز البرنامج الحكومي من خلال دمج المخططات الجهوية المندمجة لموارد المياه على الصعيد الوطني في إطار المخطط الوطني للماء الذي نرجو أن يكون باكورة انجازات هذه السنة وأساس عقد المجلس الأعلى للماء والمناخ. ومن خلال العمل على تسريع وثيرة انجاز مشاريع الحماية من الفيضانات، والعمل على تعميم معالجة المياه العادمة في أفق إعادة استعمالها، وتطوير تحلية مياه البحر في حالات الضرورة إليها، وتقييم سياسة السدود لإدماجها في محيطها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي.

السيدات والسادة، لقد سجلنا بارتياح في فريق العالة والتنمية ما أولاه البرنامج الحكومي من أهمية خاصة لقطاع البيئة، إذ أدمج البعد البيئي في مختلف السياسات العمومية والاستراتيجيات القطاعية، والبرامج التعاقدية، والمشاريع الاستثمارية، من أجل ضمان عيش المواطن في بيئة صحية وسليمة، وهكذا يقترح مشروع الميزانية تفعيل مضامين الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، كما يقترح استمرار برنامج التأهيل البيئي من خلال تحقيق أهدافه القائمة على استدراك التأخر الحاصل في التدبير البيئي وإعادة تأهيل المجالات الطبيعية وإدماج الفاعلين في انجاز المشاريع البيئية مع تحسين إطار عيش السكان؛ ويؤكد فريق العدالة والتنمية على ضرورة تسريع وثيرة البرنامج الوطني للتطهير السائل ومعالجة المياه العادمة، والبرنامج الوطني لتدبير النفايات المنزلية والمماثلة ومعالجة النفايات الخاصة طبقا لما تقتضيه القوانين المؤطرة لهذا القطاع، وبرنامج الجمع والتخلص من الأكياس البلاستيكية، والبرنامج الوطني لمكافحة تلوث الهواء، والبرنامج الوطني للتأهيل البيئي للمساجد والمدارس. ونظرا لما حققته هذه البرامج من مكتسبات، فإن

الجهود يجب أن تتضافر لتحقيق الاندماج فيما بينها وتدعيم الشركات التي تحققت في إطارها، وتوسيع التواصل والتوعية بشأنها على مدار السنة وليس فقط بمناسبة الأيام العالمية والعربية والوطنية المتعلقة بها.

ورغم ما بذل من جهد في هذا القطاع، فلازالت الحكامة الجيدة لمكوناتها رهينة بتدعيم الإمكانيات البشرية الساهرة على تدبيره خصوصا على صعيد المصالح والمراصد الجهوية.

السيدات والسادة، إننا في فريق العدالة والتنمية نثمن ما تميز به عرض السيد المندوب السامي للمياه والغابات ومحاربة التصحر من تحديد لمعالم إستراتيجية وطنية ناظمة لعمل المندوبية خلال السنة المالية الحالية، خصوصا ما رصده من تحديات كبرى تتجلى في مقاومة التصحر، ومن اهتمام بالأحواض المائية كعامل أساسي في بلورة التنمية في المناطق الجبلية والمحافظة على المواقع ذات الأهمية البيولوجية، ووضع الاستراتيجيات الملائمة لمواجهة الآثار السلبية للتغيرات المناخية. ورغم الجهود المبذولة فلازال القطاع في حاجة إلى مزيد من الاندماج في مختلف القطاعات الحكومية، خصوصا ما تعلق منها بانجاز السدود ومحاربة توحلها وتدبير الاحواض المائية، ولازال المنتوج الغابوي محتاجا الى تثمين ومحافظة وبتشارك مع مختلف الفاعلين المحليين وخصوصا فيما يتعلق بالنباتات المحلية كالوحيش خاصة المستوطن منه، وتفعيل المساطر الملائمة لاحترام دفاتر التحملات من طرف مستغلي المقالع، والموارد الغابوية. هذا ونظرا لما تلعبه الغابة من دور في حياة الساكنة المجاورة لها، فانه يجب إشراكها في تحديد الملك العام الغابوي والمساهمة في تثمين منتوجه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات و السادة النواب المحترمون،

يرجو فريق العدالة والتنمية أن ينخرط كل الفاعلين في هذه الدينامية الجديدة التي تربط المسؤولية بالمحاسبة، و الحقوق بالواجبات، خصوصا في مجالات حيوية كالبنيات التحتية والطاقة والمعادن والماء والبيئة والموارد الغابوية.

- الاهتمام بالعنصر البشري تكوينا وتأهيلا و تحفيزا، كرافعة أساسية وكذا التخليق؛

- تحسين الحكامة لجعل الإنفاق العمومي أكثر نجاعة ومردودية؛

- إصلاح مدونة الصفقات العمومية والحزم في تطبيقها.

- تعزيز آليات المراقبة و التتبع لضمان التنزيل الأنجع للبرامج الحكومية م بهذه القطاعات.

- دعم التكوين و البحث العلمي في مختلف المجالات ضمانا لمتابعة المستجدات والاستفادة من الإرث الإنساني و كذا رفع تحديات المستقبل.

لهذه الأسباب فإن فريق العدالة و التنمية يصوت بالإيجاب على الميزانية الفرعية الخاصة بالقطاعات المذكورة أعلاه، « **و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون**» **صدق الله العظيم.**

مداخلة
النائب عبد الصمد حيكر
- قطاعات لجنة التعليم -

اسمحوا لي في البداية أن أجدد باسم فريق العدالة والتنمية، تثمينا لتوجهات الحكومة المعلن عنها في البرنامج الحكومي و خاصة التوجه الأول القاضي بتعزيز الهوية الوطنية الموحدة وصيانة تلاحم و تنوع مكوناتها و الانفتاح على الثقافات و الحضارات، لأجدد التأكيد على أهمية قضايا التعليم و الثقافة والاتصال ليس لأنها تندرج و تتصل اتصالا مباشرا ووثيقا بهذا التوجه ولكن لارتباطها أيضا بالتنمية المستدامة وذلك باعتبارها تجعل العنصر البشري في صلب الاهتمام باعتباره هدفا و موضوعا للسياسات العمومية في هذا المجال و أيضا لما لعملية التأهيل من ارتقاء بالأداء العام في كافة المجالات و بما له من انعكاس على الاقتصاد الوطني.

وقبل استعراض جملة من الملاحظات القطاعية، لا يمكن أن نفوت الفرصة دون تثمين وعي الحكومة الذي عبرت عنه و شرعت في تجسيده، بضرورة إشراك البرلمان في التوفر على المعلومة و تقييم السياسات العمومية و بلورة بدائل، كما لا يمكن تفويت هذه الفرصة دون أن نثمن المجهودات التي بذلتها الحكومة على مستوى هذه القطاعات وكذلك الرؤية الواضحة على مستوى قطاعات التربية الوطنية و التعليم العالي و الثقافة والاتصال، سواء على المستوى القطاعي أو على مستوى اندراجها في إطار رؤية حكومية عامة و مندمجة.

ويبقى أملنا معقودا على أن تضاف إلى الجرأة المعبر عنها من قبل الحكومة في عدد من القطاعات، جرأة أخرى منتظرة و لها إشعاعها و أهميتها و ذلك بأن تعمل على الرفع من الميزانية المخصصة للثقافة و الاتصال و البحث العلمي.

قطاع الثقافة

فيما يتعلق بقطاع الثقافة، فإننا في فريق العدالة والتنمية ننطلق في النهوض بهذا القطاع من المنطلقات التالية:

أولا- اعتبار الثقافة من أهم مداخل عمليات التنمية الشاملة على اعتبار أن موضوعها و أداتها في نفس الوقت هو الإنسان و ملكاته و قدراته و قيمه.

ثانيا- إننا عند مناقشة ميزانية الثقافة فإننا نناقش الثقافة كخدمة عمومية و قطاع حكومي، وليس الثقافة باعتبارها فقط انعكاسا نخبويا في صالونات مغلقة دون التقليل من أهمية الجانب النخبوي من الثقافة، أو ما يسمى بالثقافة العالمة، كما أننا لا نحصر الثقافة في تعبيرات موسمية ولا ينبغي اختزالها من خلال مقاربة فولكورية بل هي أمر أكبر من حيث أنه مجال لإعادة بناء عدد من القيم التي نحتاجها في نهضتنا الشاملة، قيم العلم والعمل والمحافظة على الملك العام، وقيم المبادرة والنزاهة و المواطنة، و قيم الحق و الخير و الجمال التي على أساسها تبنى المجتمعات المتحضرة.

ثالثا- بناء على ذلك فإننا ندعم الاختيارات والتوجهات التي جاء بها برنامجكم الحكومي ونؤكد على الملاحظات التالية :

اعتماد تقارير التقائية بين مختلف القطاعات الحكومية التي لها صلة بقطاع الثقافة مثل الإعلام والتعليم والأوقاف والشؤون الإسلامية. (بالنظر إلى ضعف الاعتمادات المخصصة ضمن القطاع و في انتظار الوصول إلى نسبة 1% من ميزانية الدولة).

نرى أنه وجب بالإضافة إلى مواصلة إنشاء المؤسسات والمشاريع الثقافية الكبرى فإن الحاجة ماسة إلى اعتماد خريطة ثقافية تمكن من توزيع عادل للبنيات الثقافية على المستوى المحلي مما يرمي إلى تحقيق العدالة الثقافية.

تحسين حكامة الشأن الثقافي بإنهاء مختلف مظاهر الريع الثقافي من خلال وضع معايير موضوعية للدعم الثقافي و على أساس دفاتر تحملات ذات التزمات واضحة مع التتبع والتقييم؟.

النظر إلى الثقافة كاستثمار و من تم الحاجة إلى خطة لدعم الصناعات الثقافية ليس فقط كمجال للنهوض الثقافي ولكن باعتبارها مجال لخلق فرص الشغل والنهوض بأحوال الفنانين.

دعم منافسة الثقافة المغربية و منتوجاتها من خلال إقرار مبدأ الاستثناء الثقافي على غرار ما تفعل بعض الدول الحريصة على لغتها وثقافتها من منافسة غير متكافئة.

قطاع الاتصال :

وفيما يتعلق بقطاع الاتصال، نؤكد على أهمية اختيار الحكومة في نهج سياسة عمومية تسعى إلى توفير إعلام ديمقراطي، حر ومسؤول ومبدع.

ونسجل بتفاؤل كبير الدينامية الجديدة للوزارة والأوراش التي تم فتحها والتي تشهدها الحصيلة الأولية التي تم الإعلان عنها لأول مرة داخل البرلمان إلى جانب مبادرات وقرارات ومشاريع أخرى، وفق رؤية متكاملة وشراكة تامة مع المهنيين والشركاء الاجتماعيين، و يطيب لنا في هذا المقام التأكيد على أن الرهان كبير على هذا الفضاء للاستجابة لثلاثة تحديات على الأقل :

تحدي تحقيق مصالحة المواطن المغربي مع إعلامه العمومي ووضع حد لهجرة المشاهد المغربي نحو [illegible] الأجنبية الذي لايخلوا من آثار سلبية سواء على المستوى الثقافي [illegible] أو الأمني.

تحدي تمكين المواطن المغربي الذي أكد متابعته لتطورات المشهد السياسي خلال هذه الشهور الأخيرة ،من التعرف والانخراط في الديناميكية الجديدة المرتبطة باختيارات الحكومة و مبادراتها ،و ذلك ضمانا لحق المواطن في المعلومة ومساهمة في تأطيره و حفاظا على الأمل لدى المواطن وتعزيزا لثقته في الحياة والمؤسسات السياسية.

تحدي الانتقال إلى اعتبار هذا القطاع قطاعا منتجا وذلك نظرا للتطور الهام الذي يعرفه وخاصة على مستوى صناعات الإشهار والسينما وعلى مستوى المشهد السمعي البصري. في هذا الإطار نسجل تفاؤلنا لإعلان الحكومة على

انخراط الثقافة والإعلام الوطنيين في جهود التنمية والتحديث كأولوية ضمن مقاربة مندمجة.

ودون الحاجة إلى التأكيد على أهمية ما ورد في الاستراتيجية العامة الهامة والتي شملت جملة من الأوراش همت 15 محورا و أزيد من 63 مجال تدخل ،تم الانطلاق فيها من تثمين التراكمات التي تحققت في هذا القطاع باعتبارها رصيدا وطنيا مع تكريس نهج جديد على مستوى الحكامة و منهجية التدبير ،وفي هذا الإطار نؤكد على أهمية العناية بالموارد البشرية سواء على مستوى الحوار و الإشراك أو على مستوى الدعم الاجتماعي والتحفيز أو على مستوى التكوين و التأهيل ،وندعوكم في هذا الإطار إلى التعجيل بإنجاز أكاديمية الإعلام والاتصال والمعهد العالي لمهن السمعي البصري والسينما ،والمعهد العالي لمهن الإشهار ،و كذا تطوير المعهد العالي للإعلام كما نؤكد على ضرورة تقوية دور المؤسسات و المقاولات و الشركات الفاعلة في هذا القطاع.

التربية الوطنية و محاربة الأمية و التربية غير النظامية :

وفيما يتعلق بقطاع التربية الوطنية فإننا نؤكد موقفنا الثابت الذي كنا ننطلق منه ولا نزال في النظر إلى قضية التربية والتكوين.

إننا نعتبر أن مجال التربية والتكوين من أهم مجالات الاستثمار، أي الاستثمار في العنصر البشري، ومن ثم فإننا نثمن ما رصدت للحكومة من موارد مالية وبشرية لإصلاح هذا القطاع.

ثانيا : إننا ما فتئنا ولازلنا نؤكد أن قضية التربية والتكوين قضية وطنية تعلو على الحسابات والتجاذبات السياسية.

ونرى من اللازم أن يكون الإصلاح عملية بنائية متراكمة ترصد الإيجابيات السابقة وتثمنها وترصد جوانب الخلل كي تبني برامج ومقاربات جديدة لمعالجتها.

وفي هذا الصدد أصبح من اللازم القيام بتقديم موضوعي لحصيلة البرنامج الاستعجالي للوقوف على المكتسبات الإيجابية وجوانب النقص الحاصلة.

وبالرجوع إلى عمليات تقويم تنفيذ المخطط الاستعجالي الذي قامت بها مصالح وزارتكم وتقارير المفتشية العامة يتبين أنه إذا كان من الممكن أن نسجل تقدما واضحا في مؤشرات تعميم التمدرس فضلا عن برنامج الدعم الاجتماعي (تيسير)، فقد بينت نفس العمليات التقويمية التي اقتصر بعضها على عدد قليل من المؤشرات التي كانت معتمدة محدودية النتائج المحصل عليها في عدد من دعامات البرنامج سواء في جوانبها الكيفية أو الكمية و بناء عليه فإننا إذ نثمن ما جرى في البرنامج الحكومي من إجراءات تتعلق بتوسيع القدرة الاستيعابية للمنظومة التربوية ومن توسيع للعرض في مجال التربية غير النظامية أو فيما يتعلق بتحسين جودة التعليم التربوي بدعم تدريس العلوم والتكنولوجيا ومواصلة عصرنة الوسائل البيداغوجية وتسريع وتيرة تحسين جودة المنظومة التعليمية في أفق 2012، عن طريق تجربة النظام الوطني للجودة بمراكز التكوين وتطوير المنظومة الوطنية لتقييم الجودة وإطلاق تجربة خاصة بها وكذا تعميم مشروع المؤسسة على كافة المؤسسات التعليمية.

ويبقى من أهم التحديات التي على الحكومة أن ترفعها في هذا المجال العمل على تعزيز حكامة النظام التربوي من خلال تعزيز التوجه إلى اللامركزية و تفويت الصلاحيات و تأهيل و تكوين الموارد البشرية من أجل مواكبة التفويت المذكور و ضمان قدرتها على تنزيل المشاريع على أرض الواقع.

ويبقى ورش التكوين و التكوين المستمر من أهم الأوراش التي وجب أن تفتح بكل جرأة و فعالية لارتباطها بإنجاز منظومة الإصلاح على أرض الواقع.

فالخصاص المهول في الأطر خلال السنوات القادمة نتيجة شيخوخة الموارد البشرية وإحالتها على التقاعد و مقتضيات الجودة وما تتطلبه من مواكبة للمستجدات

التربوية وتجديد متواصل في المناهج و المقاربات البيداغوجية تجعل إرساء منظومة للتكوين والتكوين المستمر من أولى الأولويات.

ويبقى النهوض بتعليم اللغات والحسم في لغة التعليم من أهم رهاناتنا على حكومة الإصلاح. فمن علامات جودة النظام التعليمي جدوى تعليمه اللغوي، سواء تعلق الأمر باللغة الأم أو بلغات التفتح. و للأسف الشديد فإننا نلاحظ انحدارا فظيعا في مردودية نظامنا التعليمي على مستوى المهارات اللغوية وعلى مستوى تأهيل المتعلمين للكتابة السليمة على مستوى التواصل.

وإننا إذ نؤكد على أهمية التمكن من لغات العلم والحضارة و العناية بها خاصة في المراحل التي تؤهل الطلاب للانتقال إلى الجامعة وولوج مضمار البحث العلمي، نؤكد أنه آن الأوان كي نحسم لغة التعليم لصالح اللغة العربية كما هو معمول به في كل الدول المتقدمة والدول التي حققت نهضتها. آن الأوان أيضا كي ننهي هذا العبث الذي يفرض على طلابنا المنتقلين إلى الجامعة أن يجدوا أنفسهم مضطرين للإنتقال فجأة إلى لغة أجنبية في دراسة المواد العلمية وكأن الأمر يتعلق بلوحة هاتف نقال يكفي الضغط على زر من أزراره للانتقال للخدمة بلغة أخرى !

واتخاذ قرار جريء بتعريب التعليم الجامعي أو على الأقل تنزيل ما ورد في الميثاق الوطني للتربية و التكوين من فتح مسالك معربة بالجامعة.

ويبقى الغائب الذي طال انتظاره هو إخراج أكاديمية محمد السادس للغة العربية، ولا نرى إلا أن الحكومة ستعمل على إخراج هذه المؤسسة إلى حيز الوجود في أقرب وقت ممكن، كما ندعو الحكومة إلى اتخاذ كافة الإجراءات من أجل تعزيز تدريس الأمازيغية والنهوض بها والتسريع بإحداث المجلس الوطني للغات والثقافة المغربية الذي ستكون حماية وتنمية اللغتين العربية والأمازيغية ومختلف التعبيرات الثقافية المغربية بضم كل المؤسسات المعنية بهذه المجالات، من خلال استحداث القانون التنظيمي ذي الصلة.

قطاع التعليم العالي:

أما بالنسبة لقطاع التعليم العالي فإننا لسنا بحاجة إلى إعادة التأكيد على أهمية الإستراتيجية و الحيوية في مجال تكوين الأطر و توفير الكفاءات و تطوير البحث العلمي على انعكاس مباشر على التنمية في كل أبعادها الثقافية والإقتصادية والإجتماعية وغيرها وفي هذا الإطار نبارك ونثمن الاختيارات التي آوتها الحكومة عموما، والتي فصلتها الوزارة المعنية وترجتمها إلى توجهات ستة اندرجت في إطارها ستة و ثلاثون مشروعا، وذلك في انتظار عمليات التقييم المختلفة التي ستقوم بها الوزارة وما يمكن أن تسفر عنه من أوراش جديدة.

وفي مستوى أول لابد من تثمين سياسة الحكومة في العمل على النهوض بالوضعية المادية للطالب والتي بدونها لايمكن لأي عملية تحصيل ولا بحث أن تستقيم ولا أن تثمر. و في هذا الإطار نحيي الحكومة على خطوتها الرامية إلى الزيادة في عدد المستفيدين من المنحة وإضافة إلى الزيادة في قيمتها منبهين في الوقت ذاته إلى ضرورة إصلاح نظام عمل اللجان الإقليمية وكذا ضمان الشفافية والعدالة في عملها وندعو في الوقت ذاته إلى الصرامة في تطبيق القانون في حق كل من ثبت تورطه في التلاعب في هذا الشأن، كما نثمن إرفاق قرار الزيادة في المنحة هذا بقرارات أخرى ترتبط بالرفع من بنيات الاستقبال سواء على مستوى الإقامات السكنية أو على مستوى الفضاءات الجامعية من جهة، و من جهة أخرى ما يتعلق بنظام التغطية الصحية، وندعو في هذا الإطار إلى اتخاذ إجراءات أكثر وضوحا في مجال توفير الأمن داخل الجامعة وفي محيطها، ونفس الأمر في مجال النقل.

ونؤكد في مستوى آخر على ضرورة تثمين الموارد البشرية ورد الاعتبار إلى كل مكونات الفضاء الجامعي، أساتذة وموظفين سواء كانوا إداريين أو أعوانا أو غيرهم.

وإذ نثمن مختلف الإجراءات المعلن عنها والرامية إلى تثمين الخبرات

المغربية في مجال الدراسات المختلفة وفي مجال البحث العلمي، إلا أننا في الوقت ذاته ندعو إلى ضرورة الزيادة في ميزانية البحث العلمي مع تنويع الشركاء في تمويله وذلك من خلال الانفتاح على القطاع الخاص وضمان انخراطه في هذا المجال، وكذلك تطوير برامج التعاون الدولي، وإذا كان القرار القاضي بإضافة الرتبة «د» لإطار أستاذ التعليم العالي له وجاهته وأهميته وخاصة اشتراط الترقية بالإقتصار على معيار مساهمة الأستاذ في البحث العلمي، إلا أننا ندعو إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان مع التأكيد على تسريع تعميم الحساب البنكي للطلبة، قصد تيسير الاستفادة من المنحة وصرفها.

تكافؤ فرص وإمكانات البحث العلمي وخاصة أنه لا يتوفر بالنسبة للبحث التطبيقي.

وبذات المناسبة ندعو الحكومة إلى توسيع نطاق البحث العلمي ليشمل البحث أيضا في مجالات علوم التربية والعلوم الإنسانية والقانونية.

واتخاذ كافة الإجراءات التشريعية و التنظيمية والمؤسساتية والمالية لذلك، كما ندعو إلى تبسيط و دعم إجراءات الحصول على براءات الاختراع.

وإذ نثمن الإجراءات المكلف عنها بخصوص توسيع و تنويع الخريطة الجامعية، فإننا ندعو في الوقت ذاته توفير الشروط الضرورية حتى نتجنب خلق مؤسسات جامعية دون الحد الأدنى من الشروط المادية و البشرية الضرورية للاضطلاع بمهامها كاملة.

وفي هذا الإطار ندعو إلى تطوير المكتبات الجامعية سواء على مستوى البنيات أو التجهيزات أو نظام الاستفادة منها، كما ندعو إلى الأرتقاء بنظام توجيه الطلاب وذلك منذ سنوات التمدرس الثانوي وأيضا في مستهل المرحلة الجامعية، وفي هذا الإطار نثمن قراراتكم المتعلقة بهيكلة الجامعة، داعين في الوقت ذاته

إلى ضمان الدمقرطة داخل الفضاء الجامعي سواء على مستوى تسيير المؤسسات الجامعية أو على مستوى ممارسة الحريات النقابية داخل الفضاء الجامعي سواء بالنسبة للأساتذة أو الموظفين أو الطلبة.

وفي مستوى آخر، فإننا في فريق العدالة والتنمية إذ نثمن عزمكم على تقييم ومراجعة الإطار البيداغوجي والقانوني للتعليم العالي فإننا ندعو على رأس ما ندعو إليه في هذا المجال ضرورة الحسم في موضوع الازدواج اللغوي ولغة التدريس بالسلك الجامعي ووضع حد لمعانات الجامعة من هذا الأمر.

الفهرس

تقديم.....3

I. الشق السياسي.....5

II. الشق الإقتصادي والمالي 23

III. الميزانيات القطاعية التابعة للجنة الخارجية 35

IV. الميزانيات القطاعية التابعة للجنة الداخلية.....43

V. الميزانيات القطاعية التابعة للجنة العدل.....50

VI. الميزانيات القطاعية التابعة للجنة المالية.....58

VII. الميزانيات القطاعية التابعة للجنة القطاعات الاجتماعية.....69

VIII. الميزانيات القطاعية التابعة للجنة القطاعات الإنتاجية.....81

IX. الميزانيات القطاعية التابعة للجنة البنيات الأساسية.....86

X. الميزانيات القطاعية التابعة للجنة التعليم.....93